

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية



مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنوان

الدور التثموي للمجالس المحلية المنتخبة في الجزائر

دراسة حالة بلدية أولاد منصور 2023/2021

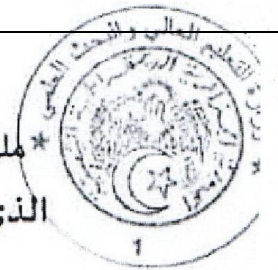
إشراف الأستاذ: د/حشاني فاطمة الزهراء

إعداد الطالب : عريوة صابر

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ التعليم العالي	رداوي عبد المالك
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر	حشاني فاطمة الزهراء
ممتحنا	أستاذ محاضر	بلعسل محمد

السنة الجامعية 2022-2023



27 ديسمبر 2020

* ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرطي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): عزيرة هاير الصفة: طالب، أستاذ، باحث م.أ.س

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 202254340 والصادرة بتاريخ 2018 10/1/15

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماجستير، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: الديمقراطية والتنمية للمجالس المحلية المنتخبة

بلدية كولا د صنهاج طوفانًا

أصبح بشرتي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

01 جوان 2023

التاريخ:

توقيع المعني (ة)

شكر وعرهان:

الحمد لله والشكر له قبل كل شيء على فضله و توفيقه لي في إتمام هذا العمل
أما بعد فأتقدم بأحر عبارات الشكر والثناء لأستاذنا الفاضل "غري عزوز" والذي
رافقني وكان لي المرجع الأول في انجاز عملي هذا.
والى الأستاذ الفاضل حلاب حكيم والى السيد رئيس بلدية أولاد منصور وكل
أعضاء المجلس.

كما لا يفوتني أن اشكر أصدقائي وزملائي وكل من كان له الفضل لوصولي إلى
ما أنا عليه اليوم.

و إلى كل من رفع معنوياتي ببسمة أو بكلمة طيبة، شكراً جزيلاً لن أنسى حسن صنيعكم.
و الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف خلق الله سيد المرسلين.



إهداء



خير أبي وأمي إلى زوجتي

التي عملت بجد لترافقني إلى ما أنا عليه اليوم

إلى أولادي الصغار , وجميع إخوتي وأخواتي وكل من وقف معي في تتمين مشواري الدراسي

إلى مشرفي الذي لم يبخل بجهده ووقته ومعلوماته القيمة

والى كل من ساهم في هذا العمل



مقدمة

مما لا شك فيه أن التنمية المحلية أساس متين لتحقيق التطور الاقتصادي والسياسي للبلد، في إطار التنمية الشاملة المتكاملة التي تسعى الدولة لبعث مقوماتها في كل المجالات وهذا منذ فجر الاستقلال، ولهذا ركزت بشكل كبير ومباشر على البلدية ومجالسها المنتخبة كأداة فاعلة في تعزيز هذه التنمية باعتبارها محور النشاط الاقتصادي، ومن جهة لاتصالها بالمجتمع المحلي بشكل مباشر، مما سهل من معرفة الاحتياجات الأساسية له ومحاولة تجسيدها فعليا على ارض الواقع، من خلال مختلف البرامج ومخططات التنمية على مدار العهودات المنتخبة.

لقد أسهمت المجالس المحلية المنتخبة بشكل كبير في إحداث التغييرات اللازمة رغم العراقيل والصعوبات التي تواجهها على الصعيد المالي والتشريعي وغيرها، ومما زاد من قوة هذه المجالس قوة هو العمل التشاركي مع المجتمع المدني الأمر الذي ساعد على الاستفادة من البرامج الحقيقية التي يحتاجها المجتمع المحلي.

أهمية الموضوع

تتبع أهمية البحث من محاول معرف الدور الأساسي والفعلي لأعضاء المجلس المحلي المنتخب في مساهمته الحقيقية في تحقيق أهداف التنمية وطموحات المجتمع المحلي من خلال التركيز على البرامج التي تستهدف الاحتياجات الأساسية له. وساهمت الدراسة التطبيقية بشكل ملموس في إبراز هذه الأهمية من خلال الوقوف على واقع التنمية بالأرقام والإحصائيات الميدانية خلال هذه العهدة.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر العمل من اجل تحقيق التنمية بأنواعها من أهم المواضيع التي تشغل بال السياسيين والمقررين وأصحاب المراكز العليا، ذلك لأنها السبيل الوحيد إلى بسط الاستقرار والأمن في ولقد تم اختيار هذا الموضوع إلى :

أسباب موضوعية : تتعلق بأهمية التنمية المحلية في السياسة العامة والتعرف على أهم النظريات والممارسات في ذلك.

أسباب ذاتية: كوني انتمي إلى مجموع صناع القرار في البلدية، ترتبط المشاريع التنموية في بلدية أولاد منصور بمجموع المستجدات الطارئة في برنامج رئيس الجمهورية فيما يتعلق ببناء قدرات مناطق الظل.

الإشكالية:

تحث الدراسات التنموية الصادرة في الأدبيات السياسية ذلك لأنها أداة فعالة في تطوير وتنظيم المجتمعات. ولقد حرصت الجزائر على غرار جميع دول العالم الثالث على تطبيق أشهر المناهج وأهم النظريات في مسألة التنمية، حيث كان الرصيد التاريخي للمسار التنموي حافل بالإنجازات، فقد تبنت الجزائر عقب استقلالها النموذج الاشتراكي في التنمية ذلك بغية التخلص من إرهابات النموذج الليبرالي الذي عمل على استغلال دول العالم الثالث وسلب ثقافته وكيانه ناهيك عن الثروات والموارد الطبيعية، ومن جانب آخر شكل النهج الاشتراكي السبيل الوحيد لإلحاق المجتمع الجزائري بركب التطور والنماء، وكذلك لما يحمله هذا النهج من مقاربة قائمة على الجماعة وعلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وكانت الأداة الفعالة في سبيل تحقيق ذلك هو نظام المجالس المنتخبة، وذلك لإشراك الشعب والمجتمع بكل مقوماته لاختيار ممثليه وبالتالي تقريب الإدارة المحلية من المواطن وحمله على الالتحاق والالتحام بالمشاريع التنموية التي هو عنصر فعال في تطبيقها وفي الاستفادة منها، ومع مطلع التسعينات وانهايار المعسكر الاشتراكي كان لابد من مواكبة التغيير ومحاولة التكيف مع الوضع العالمي الجديد فعملت الجزائر على الموازنة بين النهج الاشتراكي الآفل واستغلال الطرح المفروض نتيجة العولمة، فكانت البلدية هي الحلقة المهمة في تخطيط وتنمية المجتمع سواء في المدينة أو في الأرياف، وكانت المجالس المنتخبة هي الأداة الراعية للبرامج والمنفذة له. ومما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

أين يكمن الدور التنموي للمجالس المنتخبة في تحقيق التنمية المحلية؟

وتنبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي:

- هل هناك علاقة بين تجانس المجلس البلدي وفاعلية تحقيق المشاريع التنموية؟
- ما دور الخلفية الاجتماعية والسياسية لأعضاء المجالس المنتخبة في استقرار واستمرار عمل المجالس البلدية؟
- ماهي البرامج التنموية المحققة على أرض الواقع ببلدية أولاد منصور؟

ثانيا: الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

1/ الفرضية العامة:

المقدمة

للمجالس المنتخبة دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية فكلما كان المجلس البلدي على دراية بأهم مراحل متابعة المشاريع التنموية كلما كانت هناك نجاعة في تحقيق مختلف المشاريع المسطرة.

الفرضيات الفرعية:

1. كلما كان المجلس البلدي المنتخب متجانسا كلما كانت هناك فاعلية في تحقيق المشاريع التنموية.
2. تساهم الخليفة الاجتماعية والسياسية للأعضاء المنتخبين في المجلس البلدي في استقرار واستمرار نشاطه بشكل كبير.

خامسا: حدود الدراسة

وتناولنا الفترة بين 2021/2023 كحد زمني لإجراء الدراسة وتحليل المعطيات وفق المؤشرات التنموية، في بلدية أولاد منصور،

سادسا: منهجية الدراسة

ولقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي نظرا لطبيعة الموضوع (المجالس المحلية المنتخبة -التنمية المحلية) من أجل سرد الأحداث والمعلومات والمفاهيم المرتبطة بالبحث حتى يتمكن القارئ من فهم الموضوع .

وإعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التوثيقي من أجل تحليل الوثائق المقدمة والتوصل إلى نتائج تخدم البحث.

كذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة في الزمان والمكان المحدد في التصميم المنهجي للدراسة, كما كانت تقنية المقابلة هي الأداة الرئيسية لجمع المعلومات وتحليلها, حيث قمنا بالمقابلة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور وكذلك الأعضاء الذين يشغلون رؤوس اللجان التنموية الموزعة على مجموع القطاعات التي لها علاقة بمجالات التنمية المحلية, الإقتربات :إستخدمنا في دراستنا هذه الإقتراب النسقي لدفيد إستون كونه الأقرب لشرح مفاهيم الدراسة وكذلك لكون الجماعات المحلية هي البنية الأساسية للنظام السياسي فكان لابد من دراسة التفاعلات داخل هذه الجماعات المحلية .

سابعا: الدراسات السابقة

وقد استعملنا عدة دراسات في هذا المجال نذكر منها:

تعتبر الدراسات السابقة أحد أهم مناظرات الدراسة، ذلك لأنها تمكنه من تحديد المساهمة العلمية الضرورية في كل مراحل الدراسة، وكذلك تساعد الباحث في تصور جيد لمتغيرات الدراسة والتحكم فيها، ومن أجل استقصاء جيد للموضوع نستعرض أهم الأدبيات المعتمدة في دراستنا:

أ/ **الكتب:** يوجد كتاب: ناجي عبد النور: الدور التنموي للمجالس المحلية في إطار الحكومة، وقد تناول الكاتب من خلال هذه الدراسة الدور التنموي للمجالس المحلية، وكذلك ما يتعلق بالحفاظ على البيئة في إطار حوكمة رشيدة ومحلية، وذلك من أجل دور الإدارة المحلية في الواقع الجزائري، ومختلف المعوقات التي تواجه دورها التنموي، وما السبيل إلى تجاوز تلك العقبات بطرق سليمة وفعالة.

أيضا هناك مقال: محمد خشمون: مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية عن مجالس بلديات ولاية قسنطينة) حيث تناولت هذه الدراسة السؤال الذي مفاده ما هو الدور التنموي للمجالس الشعبية البلدية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مختلف البرامج التنموية المحلية، حيث خلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج والمخرجات، أهمها ام مشاركة المجالس الشعبية في إحداث التنمية المحلية، في البلديات التي انتخبوا فيها لا تزال محدودة، ولا ترقى إلى الهدف من التنمية وتطلعاتها. وانه هناك العديد من المشكلات التي تساهم في عرقلة التنمية في البلديات حث أوجزها في الآتي¹:

- 1/ تخلف الأساليب الإدارية المتبعة.
- 2/ حالة المركزية في اتخاذ القرارات.
- 3/ الخلافات والصراعات داخل المجالس.

¹ محمد خموش، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،2010-2011.

خطة البحث

ومن اجل استكمال متطلبات الدراسة ونتائجها كانت هندسة الدراسة موزعة في ثلاث فصول رئيسية, حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التنمية المحلية في ثلاث المبحث الأول غطى مفهوم التنمية المحلية من حيث التعريف والأبعاد والأهداف, في حين جاء المبحث الثاني ليلسط الضوء على مجالات التنمية منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي, وجاء المبحث الثالث ليعرف بالمجالس المحلية المنتخبة من حيث المفاهيم التالية الجماعات المحلية و المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي, وفي المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى الآليات التالية الآليات الإدارية والآليات القانونية, وكذلك إلى الآليات المالية, والتقنية أما الفصل الثالث فكان يتمثل في الجانب الميداني للدراسة حيث تمثل في معالجة الأدوار التنموية للمجلس, فاستهللنا الفصل ببطاقة تقنية لبلدية أولاد منصور, ومقومات البلدية, وعرجنا على سير وتنظيم وعمل المجلس الشعبي لبلدية أولاد منصور, وعلاقات عمل المجلس مع مختلف الهيئات والمؤسسات القطاعية, كذلك قمنا بتحليل البرامج والمشاريع التنموية التي تحققت في المجال الزمني للدراسة, كما تناولنا المعوقات التي تعترض سير عمل المجلس, واستشرطنا مستقبل عمل المجلس انطلاق من نتائج الدراسة, لنختم الدراسة بخاتمة تتضمنها أهم النتائج المتواصل إليها, كما اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع لكلا متغيري الدراسة المجالس المنتخبة والسياسة العامة, وكذلك التنمية المحلية, كما اعترضت الباحث جملة من الصعوبات تتمثل في الفترة الزمنية حيث امتدت الفترة إلى العهدة السابقة نظرا لارتباط بعض المشاريع بها, وكذلك الفترة الزمنية اللاحقة لأن هناك برامج تم وضعها إداريا ولم تستوفى.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية

- المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية
- المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية
- المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية

- المطلب الأول: التنمية المحلية في المجال الاقتصادي
- المطلب الثاني: التنمية المحلية في المجال الاجتماعي
- المطلب الثالث: التنمية المحلية في المجال السياسي
- المطلب الرابع: التنمية المحلية في المجال البشري
- المطلب الخامس: التنمية المحلية في المجال الإداري

المبحث الثالث: مفهوم المجالس المحلية المنتخبة

- المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية
- المطلب الثاني: مفهوم المجلس الشعبي الولائي
- المطلب الثالث: مفهوم المجلس الشعبي البلدي

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

1/ تعريف التنمية المحلية:

لإعطاء مصطلح التنمية المحلية تعريفاً شاملاً يتوجب علينا إعطاء تعريفاً لكل جانب منه والذي يضم مفهومين: التنمية والمحلية

أولاً التنمية: لقد أثار مفهوم التنمية جدلاً بين المفكرين والمنظرين، وسبب ذلك راجع إلى عدم وجود تعريفاً شاملاً للتنمية، فنجد علماء الاجتماع يعرفون التنمية على أنها "تغيير يستهدف الممارسات والمواقف بشكل أساسي، فهي العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الإقتصادي والاجتماعي وتكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً وتؤدي على زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي"¹

أما علماء الإقتصاد فيعرفون التنمية على أنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الإقتصادي. حيث يتم تعريف التنمية عند أصحاب الفكر الإقتصادي الغربي "على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط دخل الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة"

أما في الفكر الإقتصادي في العالم الثالث "التنمية هي العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية، إقتصادية، إجتماعية يتحقق بموجبها لأغلبية أفراد المجتمع مستوى معيشي مقبول وحياة كريمة"²

من خلال تعريف التيارين السابقين للتنمية نجد أنهما يتفقان في أن التنمية تركز على الرفع من المستوى المعيشي للفرد تزداد منتظم ولفترة طويلة من الزمن.

أما تعريف محمد الجوهري فيعرف التنمية "التنمية عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل المجالات والقدرات الإنسانية والسلوك الإنساني"³

مما سبق يمكن القول بأن التنمية هي تلك التغيرات الهيكلية التي تحدث في المجتمع في نواحيه المختلفة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، فهي عملية حضارية شاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد دون التركيز على جانب واحد فقط.¹

1/ أعمار عوابدي: علاقات التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، 1996، ص. 17

2/ وليد الجبوسي: أسس التنمية الاقتصادية، عمان، دار جليس الزمان، 2008، ص. 3

3/ محمد الجوهري: مقدمة في علم الاجتماع والتنمية بالقاهرة ندار الكتاب للنشر والتوزيع، 1979، ص. 167

ثانيا/المحلية : وتعني به المجال الترابي الأقرب للسكان والإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه مجموعة من السكان ،وهذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المجالية الناتجة عن التقسيم الإداري للجماعات المحلية، والدوائر والمقاطعات والبلديات نو قد تكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية للسكان.²

هذا التعريف يظهر جليا دور التنمية المحلية في الربط بين أهداف الدولة والجماعات المحلية والهدف من هذا الربط بين أهداف الدولة والجماعات من أجل تحقيق تنمية وطنية شاملة إنطلاقا من القاعدة (البلدية) نحو القمة (الدولة) وبالإعتماد على المجهود الفردي للسكان المحليين وإراداتهم التي تدفعهم نحو الإرتقاء نحو جميع الأصعدة والأبعاد التنموية .³

تعريف التنمية المحلية :

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من بين المواضيع التي تناولها الكثير من الباحثين والمفكرين لما لها من أهمية كبيرة على حياة المواطنين محليا هذا الاهتمام أدى إلى ظهور عدة تعاريف للتنمة المحلية والتي تستمد مرجعيتها من مفهوم التنمية هذا الأخير استمد مرجعته من نظرية التطور الطبيعي ،حيث يختلف عن هذه النظرية من خلال الإهتمام بالتغير الإجتماعي عوض التغير الطبيعي، وهو عملية تتميز بالإستمرارية والتراكمية موجهة لتحقيق أهداف وغايات محددة .

ويمكن تعريف التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتقاء بمستويات التجمعات المحلية إقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا.

جاء مصطلح التنمية المحلية على أثر التطور الذي طرا على مصطلح تنمية المجتمع ويخضع تطور هذا المصطلح الى الجديد في النظريات والتقنيات المطبقة في تحقيق التنمية في مختلف أشكالها⁴، وعليه تعرف التنمية المحلية بأنها القدرة على الاستفادة واستغلال المصادر التي تحوزها البيئة الاجتماعية والمادية، وتعمل على نمائها وازدهارها وتكييفها بما

1/ عبد الرزاق محمد الديلمي :الإعلام والتنمية ،عمان ندار المسيرة للنشر والتوزيع ن2012،ص45

2/ محمد مزارى :إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية ،مذكرة ماجيستر ،جامعة الجزائر ،كلية

العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013،ص28

3/ محمد مزارى: مرجع سابق الذكر، ص28

4/ عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 13.

يعود على نفعها على جميع أفراد المجتمع المحلي، مع ضمان ديمومة واستدامة هذه الموارد والصادر. ويبقى العنصر أو المورد البشري هو أهم مورد لتحقيق كل التنمية المحلية. ويعرفها الأستاذ "موراي رويس" بأنها تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه وفقا لأولوياتها مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل مقابل تلك الحاجيات والأهداف¹,

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية:

تعرفها على "أنها العملية التي بواسطتها تتوحد جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية من أجل تحسين الظروف الإقتصادية والثقافية للمجتمعات المحلية وتكامل هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وجعلها قادرة على المساهمة في التقدم " ويعرفها المشرع الجزائري بأنها تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات والولايات، وهب كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات تكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقا محددة وملتزمة².

فالتنمية المحلية تسعى لتحسين مستوى معيشة المجتمع المحلي من خلال التعاون بين أفراد المجتمع المحلي أي الإعتماد على النفس والاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تأخذ التنمية المحلية عدة أبعاد من بينها البعد البيئي، الذي يلعب دور هام في المحافظة على البيئة واستدامتها والمحافظة على المقدرات الطبيعية، بالإضافة إلى البعد الإقتصادي الذي يهدف زيادة الثروة الإقتصادية، وزيادة النشاطات الإقتصادية التي من شأنها زيادة الدخل الفردي، وخلق فرص العمل والبعد الإجتماعي بهدف تنمية المجتمع المحلي ومحاربة مختلف مظاهر التخلف وتحسين الظروف المعيشية في مختلف الميادين وأيضاً البعد السياحي الذي يعتبر مصدر من مصادر خلق الثروة وخلق فرص العمل نكل هذه الأبعاد سنتطرق إليها بالتفصيل في أسفل هذا الطرح :

^{1/} احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2022، ص 303.

^{2/} القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1430 الموافق ل 29 يونيو 2010.

- **البعد البيئي** : تهدف البرامج المرتبطة بهذا البعد الى تحقيق تنمية ريفية تحافظ على البيئة المحلية للمنطقة ومواردها، المتمثلة في الهواء الماء، الكائنات الحية، الأرض، النباتات والحيوانات.....الخ.

وإستغلال الموارد الطبيعية للمنطقة إستغلال عقلاني للحفاظ على إستدامتها، من هذا المبدأ فإن التنمية المحلية تشمل جميع المجالات في الحياة، وتحاول الإرتقاء بالتنمية في هذه المناطق بشكل جماعي في إقليم معين، أي مراعاة خصوصية كل منطقة البيئية، فمثلا هناك برامج تنموية تصلح في المناطق الجنوبية ولا تصلح في غيرها من المناطق، وعلية فإن صناع السياسة العامة في الدولة ركزوا على ضرورة التخطيط البيئي، لأي برنامج تنموي موجه للأقاليم، كما إشتراط المشرع الجزائري موافقة المجلس الشعبي البلدي على أي مشروع في إقليم البلدية كونه الأدرى بتلك المنطقة وخصوصياتها وما يلائمها من مشاريع تأخذ في الحسبان البيئة المحيطة.¹

- **البعد الاقتصادي**: ويشمل هذا البعد كل العمليات التي من شأنها خلق نشاط إقتصادي يستفيد به سكان الإقليم، فالتنمية الإقتصادية تحتل جانب هام من دراسات الباحثين فتعرف على أنها "عملية يتم من خلالها زيادة متوسط دخل الفرد من الدخل الحقيقي على مدار من الزمن لمدة طويلة نتيجة التغيرات في هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات.

فالتنمية الإقتصادية تلعب دور مهم في التنمية المحلية من خلال إمتصاص البطالة وتوفير المنتجات الإقتصادية والخدمات المختلفة، وكذلك فإن التنمية الإقتصادية من خلال بناء الهياكل القاعدية من طرقات وجسور وسكك حديدية ومستشفيات وجامعات...، هذه الهياكل توفر الجو المناسب للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال من اجل الإستقرار في المنطقة وممارسة نشاطاتهم وبذلك توفير مناصب العمل لسكان المنطقة .

- **البعد الاجتماعي**: يمثل هذا البعد أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية فتوفير جو إجتماعي متطور من شأنه إن يجع كافة الطاقات الموجودة في المجتمع لخلق الثروة، فزيادة الدخل الفردي للمواطن لا بد من إن يرافقه تحسن في الظروف الإجتماعية من تعليم وصحة ونقل. فهذا البعد يركز على الإنسان بإعتباره أهم حلقة في التنمية، فتوفير العدالة الإجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوفير الخدمات الإجتماعية، ومشاركة الأفراد في رسم السياسات العامة

¹/حراق مصباح وآخرون: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية ، ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثاني، ديسمبر 2015، ص16

والتعبير عن أفكارهم بكل حرية وديمقراطية كل هذا من شأنه إن يخلق تنمية محلية فعالة تحقق الأهداف المرسومة.¹

- **البعد السياحي:** تلعب السياحة دور مهم في التنمية المحلية بزيادة دخل الأفراد وخلق فرص العمل وكذلك تساهم السياحة في تركيز السكان في أقاليمهم والحد من النزوح نحو المدن وبدوره تخفيف الضغط عليها ،وعليه فإننا نجد إن الدولة من خلال سياساتها التنموية تعمل على الإهتمام بهذا الجانب من التنمية من خلال ،توجيه برامج سياحية لتلك المناطق التي تملك المقومات السياحية من بناء فنادق توفير المواصلات الضرورية من مطارات وسكك حديدية وطرقا²

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية

أهداف التنمية: ككل عملية تحتاج إلى مخطط وبرامج وخارطة طريق فإنها كذلك ترافق بأهداف نذكر منها التالي:

❖ **الأهداف السياسية:** تتمثل الأهداف السياسية للتنمية المحلية في تنمية قدرات المواطنين فبإدراك وتقهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ومن ثم تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل بأسلوب علمي وواقعي فبزيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المنتخبة بموجب هذه المشاركة ينتقل المجتمع من حالات اللامبالاة الى حالة المشاركة الفاعلة. فالتنمية المحلية تساهم في تحقيق الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة الشعبية للمواطنين في الشأن المحلي مما يؤدي إلى زيادة المشاركة وتحقيق الديمقراطية وطنيا.³ لان ما ينطبق على الجزء ينطبق على الكل.

❖ **الأهداف الاقتصادية:** من خلال شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية ما يضمن تحقيق العدالة والحيلولة دون تمركز هذه المشاريع في مراكز صنع القرار أو مراكز الجذب السكاني وتسريع عملية التنمية الشاملة وزيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها ،وزيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما

¹ / حراق مصطفى كمرجع سابق الذكر ص17

² / ياسين العايب: تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية نالعدد20، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2008، ص141.

³ / خميسي مقداد: واقع التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008، حالة ولاية البليدة ،مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية ،قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر ،2008-2009، ص21

يساهم في تعزيز قيام الجماعة المحلية بالقيام بواجباتها وتدعيم استقلاليتها من خلال جذب الاستثمارات وتنمية النشاطات الاقتصادية، من شأنه خلق فرص العمل لسكان المنطقة وكذلك زيادة مداخيل الجماعة المحلية.

❖ **الأهداف الاجتماعية:** تحقيق الذات والشعور بالانتماء للإنسانية لقد إنتشرت في عصرنا هذا، سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا يؤدي إلى إختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر فالحقيقة إن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي والوطني لذا تحقيق الذات يكون بالعمل الذي يشعر بالإعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية وان يشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان رأيه خاصة مع المسؤولين المحليين .مما يعزز المشاركة في العمل التنموي .¹

فلسفة الخدمة الاجتماعية تؤكد على أن الهدف من تنمية المجتمع هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية من خلال تحسين الظروف البيئية المحيطة ، وإثارة الوعي لدى المواطنين لخلق إهتمامات مشتركة فيما بينهم من خلال توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والإعتماد على الذات دون الإعتماد على الدولة، وتوزيع المشاريع التنموية بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المدن، وإكتساب المواطنين روح المبادرة في حل المشاكل اليومية التي تواجههم ،من خلال وعيهم بضرورة حل هذه المشاكل من خلال المشاركة .

خلق الرغبة في التغيير من خلال إيضاح عدم الرضا عن الوضع القائم وإيجاد أدوار إجتماعية جديدة لأفراد المجتمع ليتم تغييرهم مجتمع تقليدي الى مجتمع متقدم من الناحية الاجتماعية .²

¹/محمد بالخير ،التنمية المحلية وإنعكاساتها الاجتماعية دراسة حالة لولاية تمنراست ،مذكرة ماجيستر في علم الاجتماع ،قسم علم الاجتماع ،2004-2005،ص40

²/التنمية الاجتماعية :مجلة العلوم الاجتماعية 2009،ص3-5.

المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية

المطلب الأول: التنمية في المجال الإقتصادي

وهي التنمية التي تعنى بالتخطيط الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك وهي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي، الزراعي وغيرها، كما تشير إلى الجانب المادي الذي تعمل الدولة على تنميته، وهي من الركائز الأساسية لأي تنمية، وتعرف التنمية الإقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقضي إحداث تغيير في الهياكل الإقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الإقتصادية، كما تعتبر التنمية الإقتصادية عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.

المطلب الثاني: التنمية في المجال الإجتماعي

هي عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وهكذا فهي ليست مجرد تقديم للخدمات وإنما تشتمل على جزأين أساسيين هما: تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي تعد مسابرة لروح العصر وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات وعلى الرغم من ارتباطها بالعنصر الإنساني وبالخدمات المتنوعة المقدمة إليهم (تعليم، صحة، سكن)¹ فهي تتطلب الاهتمام بمشاركة الأفراد أصحاب المصلحة الحقيقية من هذه الخدمات في التفكير والإعداد لها وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها، أي أنها ليست مجرد تقديم خدمات متنوعة للأفراد وقد ظهرت لأول مرة وبطريقة رسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950، منذ سنة 1955 بد الإهتمام الاممي بالتنمية الإجتماعية عن طريق مجالسها الدائمة وهو المجلس الإقتصادي والإجتماعي وقد عرف كل من لاري نيلسون و فارنرامسي التنمية الإجتماعية "على أنها دراسة تهتم بتغيير المجتمع من

¹/أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب

حيث بنائه، فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والإعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم". وتشمل العناصر التالية:

- **التغيير البنائي:** ذلك النوع من التغيير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ويقتضي هذا التغيير حدوث تحول كبير في ظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع.

- **الدفعة القوية:** من أجل خروج المجتمعات النامية من تخلفها لا بد لها من حدوث دفعة قوية للخروج من حالة الركود من أجل إحقاق التقدم في أسرع وقت ممكن وتحقق هذه الدفعة القوية عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة في المجتمع.

- **الإستراتيجية الملائمة:** يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة النمو الذاتي، ولكي يتم استخدام الوسائل استخداما صحيحا لا بد أن تكون مزروعة وفقا لخطة جيدة الإعداد، كما ينبغي أن تقوم على أساس التكامل والتوازن بين رأس المال البشري ورأس المال المادي¹

المطلب الثالث: التنمية في المجال السياسي

تهدف إلى تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية، أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية أو المحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية، وتعرف بأنها عملية سوسيو تاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطور أو استحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية، ويتألف بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية والطوعية التي تتميز عن بعضها بنائها وتبادل التأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا، وتمثل الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها وتهيئ المناخ الملائم لمشاركتها في الحياة السياسية بشكل ايجابي وفعال يساعد على تعميق وترسيخ حقائق وإمكانات التكامل الاجتماعي والسياسي وبتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق

¹ / أحمد مصطفى خاطر، مرجع سابق الذكر، ص 24

الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام¹، كما أنها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بحيث تقوم على كل منها هيئة مستقلة عن الأخرى فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين ومن أبرز أهدافها²:

- تحقيق المواطنة وبناء الدولة القومية.
- ترسيخ التكامل السياسي (أي التكامل وهو الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع من خلال تلخيص أسباب التصادم في سبيل تحقيق المجتمع المنسجم).
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية فيما يتصل بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال استنادها إلى الدستور.

المطلب الرابع: التنمية في المجال البشري

يعتبر الإنسان المحور الرئيسي في عملية التنمية، حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج التنموية لأي مجتمع، كما أنه الهدف من التنمية هذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن أجله أيضا ، وذلك لن يكون إلا بالاهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم، التدريب والتأهيل الذي يضمن تغيرا وتحولا في بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا بالإضافة إلى الاهتمام بالصحة العامة للمجتمع، وتنطلق التنمية البشرية من شعار الإنسان أولا وتعرف تنمية الموارد البشرية بأنها عملية نمو رأس المال البشري واستثماره بكفاءة في التنمية الاقتصادية وهي تعني تلك الجهود الوطنية التي يتبعها النظام السائد في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية الواعية، بهدف الوفاء بحاجات الأفراد فيها، وهي عملية متكاملة تمكن الإنسان من تحقيق ذاته والاعتماد على تنمية مجتمعه. وحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة

¹/السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ج1 الإسكندرية ندار المعارف 1984 نص150

²/ احمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية ،دار الجامعة ،2002ن2003 ،ص140-141

للتنمية البشرية لعام 1990 فإن الأغلبية ترى بتوسيع خيارات الناس تمكن هذه الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية، وهي أنه على الإنسان أن يحي حياة جيدة وصحية وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي كريم فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة فستضل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1993، إلا أن التنمية البشرية هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، وتنمية الناس تعني استثمار قدرات البشر سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس تعني كفاءة توزيع ثمار النم الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعلى نحو عادل أما التنمية بواسطة الناس فتعني إعطاء كل امراً فرصة المشاركة فيها¹.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية البشرية (الإنسانية) المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين عبر تمكين الفئات المهمة وتوسيع خيارات المواطنين و إمكاناتهم والفرص المتاحة والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب معرفة وتمكين الإطار المؤسساتي والتنمية الإنسانية تعتبر استدامة للتنمية بالمعنى إلي يضمن عدالتها في كل أبعادها الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية والزمنية كبعد ثالث يخص بحفظ مصالح الأجيال الحالية واللاحقة الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة في التنمية

من طرف المواطنين أو الأفراد ولن تكون هذه المشاركة فعالة إلا إذا قامت بتمكين المواطنين خاصة الفقراء والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم والقيام بواجباتهم في الدفاع عن حقوقهم. إن تمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة للمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

المطلب الخامس: التنمية في المجال الإداري:

- إذا كانت التنمية تعرف على أنها تغيير اجتماعي إداري مقصود للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه، أي أنها العملية المرسومة

¹/ زكي عبد الرحمان، قضايا التخلف والتنمية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية، ص12

والمقصودة والمخطط لها تخطيطا سليما، يهدف إلى إحداث تغيير لتقدم المجتمع بكل أبعاده الاقتصادية كانت أو اجتماعية، ثقافية أو سياسية وذلك في حدود الإطار العام لخطة الدولة¹، والمقصود بالتنمية الإدارية هو الوظيفة التنفيذية المتعلقة بتدبير الاحتياجات والاختيار والتدريب، والترقية وتختلف هذه الوظيفة عن وظيفة تنمية العاملين من غير المديرين والتي تعتبر وظيفة معقدة في حد ذاتها يخصص للقيام بها جهاز خاص عادة ما يطلق عليه قسم وإدارة الأفراد²، وينظر إليها على أنها عملية حضارية شاملة تركز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاضمة، قدرة اجتماعية متفاعلة، قدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية كفأه ومنفذة وأي خلل يمس أحد المستويات هذه القدرات يشل حركة التنمية ويعيقها، وعليه فالتنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط له تستخدم فيه طرق علمية تمكن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإشباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح المجال للتدريب لتنمية قدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة، وتحسين بيئة العمل الإداري، وذلك من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الشاملة بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية³، وتبقى التنمية من الناحية الإدارية تمثل مجموعة من العمليات والإجراءات المخططة سلفا يستعمل فيها الأساليب الفنية كالتدريب والتوجيه وتقديم المساعدات المادية كأموال والمعنوية كالاستثمارات من أجل رفع مردودية العمل الإداري وجعله مؤهلا لإدارة التنمية وعلى هذا الأساس تعتبر التنمية الإدارية تلك الجهود التي تبذل لتحقيق رفع الكفاءة والفعالية للأجهزة الإدارية وزيادة قدراتها على العمل الإيجابي الأمر الذي يمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بأقل تكلفة ممكنة، والتنمية الإدارية الفعالة والفعالية مرهونة بوجود قيادة إدارية فاعلة لها القدرة على بث روح النشاط

¹/حسين عبد الحميد أحمد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، الإسكندرية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، ص14، 2004

²/سعد الدين عشموي، الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمنية. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط 1، 2000، ص 185

³/بومدين طامشة، استراتيجية التنمية السياسية. دراسة تحليلية لتغير البيروقراطية في الجزائر، (أطروحة الدكتوراه) تخصص تنظيم سياسي إداري، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2007، نص 275.

الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما ينمي في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف المنشودة، كما يقترن مفهوم التنمية الإدارية أكثر بالتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل¹.

المبحث الثالث: مفهوم المجاس المحلية المنتخبة

المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية

أولا تعريف الجماعات المحلية:

تعتبر الجماعات المحلية وحدات جغرافية من إقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في المحافظات والولايات وتتولى إدارة شؤون هذه الوحدات لما تتمتع به من استقلالية مالية وبالشخصية المعنوية.

كما عرفت بأنها جماعات إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها دور أساسي في تحقيق التنمية المحلية في الأقاليم مجال اختصاصها لكونها منفذة لسياسات الدولة في مجالات الاقتصاد السكن التشغيل الصحة التهيئة والتعمير.

وتعرف كذلك بأنها عبارة عن مجموعة من السكان يسكنون في حدود جغرافية معينة من الدولة يتميزون بخصائص معينة ويقوم اجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد والأعراف التي تقرها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للجماعة التي تنتخب من بين أعضائها من يمثلها في المجالس المحلية التي تسهر على تنظيم المرافق العامة وترعى شؤون الجماعة وسكان الإقليم كما تعمل على إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية من أجل تحسين معيشة السكان في جميع المستويات².

ثانيا خصائص الجماعات المحلية

01/الاستقلالية المالية:

تتمتع الجماعات المحلية بالإستقلالية المالية وهذا يعني توفر موارد مالية خاصة للجماعات المحلية حتى تتمكن من تسيير شؤون الأقاليم التابعة لها وتمكنها من أداء

¹بومدين طامشة، مرجع سابق الذكر، ص277
²لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد17، فيفري 2005

الواجبات الموكلة لها وتسيير شؤون المواطنين، هذه الإستقلالية تسمح لها بالتصرف في ميزانيتها في حدود القوانين والتشريعات المعمول بها وكذا السياسات العامة للدولة.

02/الاستقلالية الإدارية:

من أهم مميزات الجماعات المحلية ويضفي عليها طابع الشخصية المعنوية، فالاستقلالية الإدارية تعني توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية وفق لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة ومن مزايا هذه الخاصية:¹

- تخفيف العبء على الإدارة المركزية لكثرة وتعدد وظائفها وكذلك لاتساع رقعتها الجغرافية

- سرعة تنفيذ السياسات العامة للدولة بفضل وجود إدارة محلية تطبق هذه المخرجات

- مشاركة المواطنين في تسيير شؤون الإقليم تنفذا لمبدأ الديمقراطية

- السرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالجماعات المحلية

- إن إسناد الدولة للجماعات المحلية مهمة تسيير شؤونها من شأنه إن يخفف العبء عليها وتنفرد للمهام الكبير المتعلقة بالأمن والسياسات الخارجية 2.

المطلب الثاني المجلس الشعبي الولائي:

قبل التطرق إلى مفهوم المجلس الشعبي الولائي يجب علينا أن نعرض باختصار إلى

مفهوم الولاية

فتعرف الولاية في المادة 01 من قانون الولاية 12-07 المؤرخ في 29 فيفري 2012(بأنها الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وهي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العامة والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة) وتساهم مع الدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين

الإطار المعيشي للمواطنين³

¹/ فريد مزياي: دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، العدد 06، 2009، ص 56

²لخضر مرغاد، مرجع سابق الذكر.

³/المواد 02/01 من القانون رقم 12-07 المؤرخ في: 29 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، ج ر ج ج العدد 12 لسنة 2012

تعريف المجلس الشعبي الولائي:

يعتبر المجلس الشعبي الولائي المنبر الذي ستطيع المواطن من خلاله إيصال انشغالاته ومطالبه إلى الجهات العليا. فهو جهاز مداولة على مستوى الولاية ويعتبر الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية والصورة الحقيقية التي بموجبها يمارس السكان الإقليم حقهم في التسيير والسهر على شؤونه ورعاية مصالحه، وهو يعتبر هيئة منتخبة عن طريق الاقتراع العام، يعد المجلس الشعبي الولائي نظامه الداخلي ويصادق عليه ومدة ولاية المجلس الشعبي الولائي محدد بخمسة 05 سنوات.¹

تكوين المجلس الشعبي الولائي:

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من الأعضاء الناجحين من القوائم الانتخابية المترشحة، باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضاء كل ولاية طبقا للمادة 99 من قانون الانتخابات يتوزع أعضاء المجلس الشعبي الولائي في كل ولاية بالشكل التالي:

- خمسة وثلاثون عضوا (35) في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة
- تسعة وثلاثون (39) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001 و650.000 نسمة
- ثلاثة وأربعون (43) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها من 650.001 إلى 950.000 نسمة
- سبعة وأربعون (47) عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها 950.001 و1.250.000 نسمة
- خمسة وخمسون (55) عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 نسمة

دورات المجلس الشعبي الولائي:

يعقد المجلس الشعبي الولائي أربع دورات عادية في السنة مدة كل دورة خمسة عشر يوم على الأكثر وتتعد هذه الدورات وجوبا خلال شهر مارس -جوان - سبتمبر -ديسمبر ويمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يعقد دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو 3/1 من

¹/ ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، الطبعة الرابعة، سلسلة القانون، الجزائر، 2012، ص 55.

أعضاء المجلس أو بطلب من الوالي كما يجتمع المجلس الشعبي الولائي بقوة القانون في حالة كارثة طبيعية أو تكنولوجية

ترسل الاستدعاءات لأعضاء المجلس الشعبي الولائي قبل 10 أيام من إنعقاد الدورة مرفقة بمشروع جدول الأعمال.1

لجان المجلس الشعبي الولائي:

حسب المادة 33 والمادة 34 من قانون الولاية 07-12 المؤرخ في 29 فيفري 2012 "يشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال إختصاصه والمتمثلة في:

- التربية والتعليم العالي والتكوين المهني
- الاقتصاد والمالية
- الصحة والنظافة وحماية البيئة
- الإتصال وتكنولوجيا الإعلام
- تهيئة الإقليم والنقل
- التعمير والسكن
- الري والفلاحة والغابات والصيد البحري والسياحة
- الشؤون الاجتماعية والثقافة والشؤون الدينية والوقف والرياضة والشباب
- التنمية المحلية والتجهيز والاستثمار والتشغيل 2

ويمكن أيضا تشكيل لجان خاصة لدراسة المسائل التي تهم الولاية وتشكل اللجان الدائمة والخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي وتعد كل لجنة نظامها الداخلي الخاص بها ويرأس كل لجنة عضو من المجلس الشعبي الولائي منتخب من طرفها

^{1/} محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2013، ص 108-109.

^{2/} المادة 33 والمادة 34 من قانون الولاية 07-12 العدد 12

المطلب الثالث: المجلس الشعبي البلدي

قبل التطرق إلى المجلس الشعبي البلدي يجب علينا التطرق إلى مفهوم البلدية
تعريف البلدية: عرفها قانون البلدي 11-10 في المادة رقم 01 والمادة رقم 02 بأنه
"الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية والبلدية هي
القاعدة اللامركزية لممارسة المواطنة وتشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون
العمومية" 1

تكوين المجلس الشعبي البلدي:

المجلس الشعبي البلدي هو عبارة عن هيئة تداولية منتخبة بالإقتراع السري المباشر
لمدة 05 سنوات من قبل مواطني البلدية والبالغين 18 سنة يوم الإقتراع ومسجلين ضمن
دوائرهم الانتخابية، ويختلف عدد أعضاء المجلس الشعبي البلدي بحسب التعداد السكاني
للبلدية طبقا للمادة 79 من قانون الانتخابات ويتوزع أعضاء المجلس الشعبي البلدي كما يلي

- 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة
- 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 20.000 نسمة
- 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 و 50.000 نسمة
- 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 و 100.000 نسمة
- 33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة
- 43 عضوا في البلديات التي يفوق عدد سكانها 200.001 نسمة

دورات المجلس الشعبي البلدي:

طبقا للمادة 16 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية يجتمع المجلس الشعبي البلدي في
دورة عادية كل شهرين ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة 5 أيام كما يجتمع في دورة غير عادية
بطلب من رئيس المجلس الشعبي البلدي أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس الشعبي البلدي
أو بطلب من الوالي. يعقد المجلس الشعبي البلدي دوراته بمقر البلدية، إلا في الحالات
القاهرة التي تحول دون الدخول إلى البلدية يمكنه أن يجتمع في مكان آخر خارج إقليم البلدية
يحدده الوالي بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي، ترسل إستدعاءات المداولة من

1/ المادة 01/ 02 من القانون 11-10 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية

2/ عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الطبعة 01، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 04

طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي وتسلم الإستدعاءات مرفقة بمشروع جدول الأعمال قبل 10 عشرة أيام من تاريخ انعقاد الدورة مقابل وصل إستلام.

لا تصح إجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه وإذا لم يجتمع المجلس الشعبي البلدي بعد الإستدعاء الأول لعدم إكتمال النصاب القانوني تعتبر المداولات المتخذة بعد الاستدعاء الثاني بفارق خمسة (05) أيام كاملة على الأقل صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرون 1.

لجان المجلس الشعبي البلدي:

حسب المادة 31 من قانون البلدية 11-10 يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان دائمة للمسائل التابعة لمجال إختصاصه ولاسيما تلك المتعلقة بمايلي :

- الاقتصاد والمالية والإستثمار
- الصحة والنظافة وحماية البيئة
- تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعات التقليدية
- الري والفلاحة والصيد البحري
- الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب

ويحد عدد اللجان الدائمة في كل بلدية على حسب عدد السكان كما يلي:

- ثلاثة (03) لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها بين 20.000 نسمة أو اقل
- أربعة لجان (04) بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.001 إلى 50.000 نسمة
- خمسة (05) لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50.001 إلى 100.000 نسمة
- ستة (06) لجان بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة 2

1/ اعمار بوضياف: شرح قانون الولاية، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، 2012، ص 187-188
2/ المادة 31 من القانون 11-المتعلق بالبلدية.

الفصل الثاني: المجالس المحلية المنتخبة ودورها في التنمية المحلية

المبحث الأول: آليات التنمية المحلية

- المطلب الأول: الآليات القانونية
- المطلب الثاني : الآليات المالية
- المطلب الثالث : الآليات الإدارية
- المطلب الرابع: الآليات التقنية

المبحث الثاني: الدور التنموي للمجالس المحلية المنتخبة

- المطلب الأول: الدور التنموي للمجلس الشعبي الولائي
- المطلب الثاني : الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي

المبحث الأول: آليات تجسيد التنمية على المستوى المحلي

إن نجاح التنمية المحلية مرهون بمدى استخدام الآليات المستعملة من أجل تنفيذ وإحداث التنمية المرجوة، ولا يتأتى ذلك إلى بضمان التنسيق والربط المحكم بين هذه الآليات، بدا من الأطر القانونية النازمة للتنمية والاعتماد المالية المخصصة لها، والدراسات التقنية للمشاريع التنموية، وكذلك الأجهزة الإدارية الفعالة لتحقيق هذه المشاريع المعدة سلفاً، وسنذكر في هذا المبحث ونعرج على أهم الآليات الموضوعية حيز التنفيذ في مختلف المجالس المحلية

المطلب الأول: الآليات القانونية

الآليات القانونية وهي التي نقصد بها النظم والأطر القانونية التي تتحكم في سير مختلف العمليات التنموية، بدا من توزيع المهام إلى التأسيس إلى التخصص الوظيفي والقانوني، والآلية الثانية هي الآليات المالية ونقصد بها الأصول والموارد والمخصصات التي تم توفيرها من أجل تغطية كلفة هاته العمليات والبرامج، والآلية الثالثة هي الآلية الإدارية وهي مجموع الجماعات الرسمية الموكلة إليها مختلف التخصصات ومقسمة عليه جداول العمل والآلية الرابعة هي الآلية التقنية ونقصد بها مجموع الفنيات والتقنيات التي تتبع من أجل تنفيذ التنمية ونستعرض في هذا المبحث هاته الآلية بمزيد من الشرح والتحليل.

يختص المجلس الشعبي البلدي وفقاً لقانون البلدية بمهام تدخل في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال مختلف النظم والقواعد القانونية التي خص المشرع بها المجلس لشعبي البلدي، لقد فتحت مختلف المواثيق الباب على مصراعيه لتدخل المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية حيث بدا ذلك منذ ميثاق 1966 و1976 وميثاق 1986 حيث جاء في هذا الأخير: نظراً لمشاركتها في العمل الثوري، الذي هو كل لا يتجزأ، فإن البلدية لها جميع الاختصاصات في جميع الميادين بدون استثناء، ونفس المعنى تضمنه القانون البلدي لسنة 1967 الذي عدل وتم سنة 1981، حيث نصت المادة 100 منه على ما يلي: يفصل المجلس الشعبي البلدي في قضايا القرارات التي يتخذها بعد المداولة. والذي بموجب القوانين السالفة الذكر كهيئة مداولة أن يعالج الشؤون الناجمة عن الصلاحيات المسندة للبلدية من خلال المداولات¹، وله الحق في المبادرة بكل عمل وإجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع المخططات التنموية، ضم هذا الإطار فقد تم تنظيم

¹ المادة 107 من القنون 10-11 المؤرخ في: 2011/06/03 المتعلق بالبلدية نالعدد37، الصفحة 17.

دور البلدية في مجال الإنعاش الاقتصادي بموجب المواد 135 إلى 139 من الأمر 67 - 24 المعدل والمتمم حيث مكنت هذه المواد المجلس الشعبي البلدي من وضع برنامج خاص للتجهيز المحلي في حدود ما أتيح من الموارد المالية وفق المخطط الوطني لتنمية الأنشطة الاقتصادية، الذي ما من شأنه إن يحقق التنمية على مستوى البلدية، إن توسيع صلاحيات المجلس الشعبي البلدي في مجال الأنشطة الاقتصادية حيث اخضع النشاط الاقتصادي للبلدية لأحكام القانون البلدي التي جاءت لتحديد اختصاصات البلدية في المهام الجديدة وحيث شملت في لجان المجلس الشعبي في المجالات التالية: الاقتصاد والمالية والتي تختص بتحضير الميزانية ومراجعة وتحيين إيجار ممتلكات البلدية، وإعداد دفتر الشروط لإيجار مرافق وممتلكات البلدية، وهناك لجنة تختص بالتهيئة العمرانية والتعمير ومن مهامها إعداد ومتابعة قواعد التعمير والبناء وكذا الدراسات التقنية المتعلقة بالبناء والتعمير، وهناك لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافة والتي من مهامها متابعة وتوجيه مختلف الفئات الاجتماعية من حيث طلبات الشغل، الصحة، التعليم، التكوين المهني، الثقافة، والرياضة.

المطلب الثاني: الآليات المالية

يعتبر التمويل التنموي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام تنمية محلية ويعرف بأنه كل الموارد المالية المتاحة من إيرادات ذاتية وخارجية للبلدية، لتحقيق التنمية المنشودة¹، على أن البلدية مسؤولة عن تسيير وسائلها المالية الخاصة المتكونة من مداخيل وممتلكاتها والجباية والرسوم المحلية والقروض والإعانات، ومن ضمن هذه الموارد نجد ما يلي:

أولاً: الموارد المالية المحلية: تحتوي ميزانية البلدية على قسمين وهما على التوالي، قسم للتسيير وآخر للتجهيز وكل قسم يحوي النفقات والإيرادات وتكون متوازنة إجبارياً منها ما يلي:

الإيرادات المحلية: وفيها:

أ/ إيجار المحلات العقارية:²

- محلات ذات استعمال سكني.
- محلات ذات استعمال تجاري.

¹ انظر المرسوم رقم 67-143، المؤرخ في 31 جويلية، 1967، المتعلق باقتطاع مبلغ من إيرادات قسم التسيير الى قسم التجهيز، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد، 93، 1967.

² المرسوم رقم 85-14، المؤرخ في 26 جانفي، 1985، المحدد لشروط تخصيص أماكن التخميم واستغلالها، ج ر ج ج، العدد 25، 1985.

- المذابح ومواقف السيارات.
- حقوق الحفلات.
- كراء الأسواق الأسبوعية.
- الحجز العمومي.

ب/ إيجار الأملاك المنقولة:

- العتاد (شاحنات - حافلات - سيارات الخ)

- المعدات الكبيرة (تجهيزات الأشغال العمومية ... الخ)

يجب أن تتم كل العمليات المتعلقة بالإيجار والتنازل عن الممتلكات العقارية والمنقولة بمداولة من المجلس الشعبي البلدي وعن طريق عقد أو دفتر شروط متضمن الالتزام المفروض على المستأجر

في حالة بيع ممتلكاتها، يتعين على البلدية التطبيق الصارم لمبدأ المناقصة العلانية لعمليات بيع أملاكها يجب كذلك اللجوء الى المناقصة العلانية لتحصيل حقوق استعمال الطرق والأماكن العمومية وفق دفتر شروط مناسب وفي هذا الإطار ومن أجل زيادة مداخيل البلدية يتعين عليها القيام بمائلي¹:

- تحديث وتحيين أسعار إيجار المحلات ذات الاستعمال السكني أو المهني
- أعداد رخص تعاقدية لمختلف الاستعمالات المؤقتة للأملاك العمومية للبلدية.
- أعمار المؤسسات والهيئات والخواص الذين لم يقوموا بإعادة الطرق إلى حالتها الأصلية من جراء ما أتلفته الأشغال التي قامت بها وعند الرفض على البلدية القيام بإصلاحها وإعداد سند تحصيل إجباري ضدها
- تحسين تسعيرة الخدمات المؤقتة لمستعملي المرافق العمومية.

ج/ إيرادات الجباية والرسوم:

إن معظم المداخيل المالية لميزانيات الهيئات المحلية، هي ذات طابع جبائي² يشترط لنجاحها توفر الأنشطة الاقتصادية للمداخيل، لتكون الوعاء الجبائي وكذلك تكاثف الجهود

¹/ منشور وزارة الداخلية، رق، 848، المؤرخ في 07 سبتمبر 1994، المتعلق بامتياز وتأجير المرافق العمومية المحلية.

²/ H. Graba. **Les ressources fiscales des collectivités locales**. ENAG ; Alger. 2000. Pp. 45 et 46.

الإدارة الجبائية والهيئات المحلية لتحسين مستوى الضرائب والرسوم. ومن بين هذه الرسوم الموجهة كليا إلى ميزانية البلدية ما يلي:

الرسم على النشاط المهني:

أحدث هذا الرسم بموجب قانون البلدية لسنة 1996، وحصل هذا الرسم وفق 2% حسب قانون المالية لسنة 2002 حيث تمثل حصة البلدية من هذا الرسم 1.30% للمواد 219، 218، 217 من قانون الضرائب المباشرة.

الرسم العقاري: يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية، وقد تأسس بموجب الأمر 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967 ويشمل هذا الرسم على الملكيات المبنية وغير المبنية¹.
رسم التطهير: هو رسم على إزالة النفايات والقمامة المنزلية وفق قانون المالية 2002 ومهمة تحصيل هذا الرسم تقع على عاتق مصالح أمناء خزينة البلدية تحت سلطة أمين خزينة الولاية².

الرسم على القيمة المضافة (TVA): هي من بين الرسوم الموجهة جزئيا إلى الجماعات المحلية، تطبق على عمليات بيع الأشغال العقارية والخدمات وتم تعديل هذا الرسم وفق قانون المالية لسنة 2002 وأصبح المعدل العادي 17% والمعدل المنخفض 7% يمثل الرسم على القيمة المضافة نسبة 85% من الموارد الجبائية في ميزانية الدولة أما النسبة الباقية توزع بين البلديات 5% والصندوق المشترك للجماعات المحلية 10%.

رسم الذبح: تحصله البلدية بمناسبة ذبح الحيوانات، ويكون حسابه على أساس وزن لحوم الحيوانات المذبوحة.

د/ إيرادات الضرائب

الضريبة الجزائرية الوحيدة: جاءت بموجب القانون رقم 06-24 المؤرخ في 26 ديسمبر 2006 في قانون المالية لسنة 2007 وحلت هذه الضريبة محل النظام الجزافي المعمول به قبل هذا التاريخ وعوضت الضرائب التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي

- الرسم على النشاط المهني

¹/ تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية، الدورة العادية، بتاريخ: 2003/12/23.

²/ المادة 11 من قانون رقم: 01-21، المؤرخ في 2001/12/22، المتضمن قانون المالية لسنة: 2002. ج ر ج، العدد 79. 2001.

- الرسم على القيمة المضافة

الضريبة على الممتلكات: يخضع لها الأشخاص الطبيعيون الذين اختاروا موطنهم الجبائي في الجزائر توجه نسبة 20% منها إلى ميزانية البلدية.¹
قسمة السيارات: يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة وتتوزع بين الدولة بنسبة 20% والصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 80% منها جزء يصرف من الصندوق الى البلديات في شكل إعانات.

ثانيا: الموارد المالية الخارجية للبلدية

1/ القروض: هي بمثابة مورد لتمويل برامج التنمية المحلية من خلال تسديد أشغال التجهيز والانجاز والدراسات، ويتم تسديد هذا الدين بفضل إيراداتها².

2/ الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL): هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ سنة 1973 طبقا لأحكام المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 وتتمثل مهام هذا الصندوق في ما يلي:
يوفر للجماعات المحلية تخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية.

تقديم مساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة
تقديم إعانات مالية للولايات والبلديات لتحقيق مشاريع أو استثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية.

تمويل جميع أعمال تكوين موظفي الإدارة المحلية والمؤسسات والمصالح العمومية المحلية.
3/ الإعانات المالية: تهدف هذه الإعانات الى تقليص الفوارق بين الجماعات المحلية وإعادة التوازن لميزانياتها مثل الإعانات التي تمنحها الدولة سنويا للبلديات العاجزة ماليا وتسمى الدولة هذه الإعانات فيما يلي:

- دفع الجماعات المحلية للعمل في إطار التوجهات العامة للدولة في مجال التنمية
- التكفل بحاجيات البلديات في مجال التجهيز
- التكفل بالعجز الحاصل في ميزانيات الجماعات المحلية

¹ / بسمة عولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر, موضوع منشور في مجلة اقتصادية, اقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة باجي مختار, عنابة, الجزائر, ص, 257.

² / بسمة عولمي: تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر, مرجع سابق الذكر, ص 259.
³ / المادة 146 من قانون البلدية, مرجع سبق ذكره.

لكن رغم الدور الإيجابي لهذه الإعانات الموجهة للجماعات المحلية في مجال التنمية إلا انه يبقى مورد استثنائي وغير دائم من جهة ومن جهة أخرى قد تمس هذه الإعانات باستقلالية الجماعات المحلية¹.

4/الهبات: هي مورد من الموارد المالية الخارجية ولرئيس المجلس الشعبي البلدي بإعتباره ممثلا للبلدية قبولها أو رفضها، بشرط أن لا تكون وفق شروط قد تمس باستقلالية الجماعات المحلية

المطلب الثالث: الآليات الإدارية

1/مجلس الولاية: في البداية لابد أن نشير الى أن قانون الولاية السابق قد أولى اهتمام كبير لمجلس الولاية أو كما كان يعرف سابق بالمجلس التنفيذي للولاية لما يحوزه من مهام كبيرة ومتعددة وكذلك علاقاته مع مختلف الأجهزة على المستوى المحلي².

2/المفتشية العامة للولاية: هي هيئة تفتيش ومراقبة تابعة للوالي مباشرة يشمل مجال تدخلها الأجهزة والهياكل والمؤسسات غير الممركزة واللامركزية، الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية والجماعات المحلية، وتتولى المفتشية العامة للولاية مهمة عامة تتمثل في:

- كشف الأخطاء والنقائص واقتراح التصحيحات اللازمة ما من شأنه ان يحسن نوعية الخدمات

- السهر على احترام التشريع والتنظيم المعمول به

- تقوم المفتشية العامة للولاية في عملها وفق برنامج مخطط سلفا

- تبليغ الوالي بتقارير الزيارات التفتيشية

من خلال الصلاحيات التي تتمتع بها المفتشية العامة للولاية تظهر جليا أهميتها على المستوى المحلي ومساهمتها في العمل التنموي من خلال الزيارات التفتيشية والتقييمية لمصالح البلدية. والتي بدورها ترفع تقرير الى الوالي حول النقائص المسجلة في تسيير الشؤون العامة للبلديات خاصة فيما يخص المشاريع التنموية التي تمس المواطن بدرجة

¹/سعدي شيخ، أطروحة دكتوراه، الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2006/2007 .

²/عزوي عبد الرحمان، المجلس التنسيقي، بحث للحصول على ماجستير الإدارة المحلية والمالية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والقانونية والإدارية، ابن عكنون، سنة 1985/1986

أولى، إن عمل المفتشية العامة للولاية ليس بالضرورة عمل عقابي وإنما لتصحيح الأخطاء ولتحسين عمل المرفق العام¹.

3/الدائرة كهيئة وصاية

لا تتمتع الدائرة بالشخصية المعنوية لعدم تمتعها بالاستقلالية القانوني والمالي طبق للمادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 90-203 المؤرخ في 25 جويلية 1990 المحدد لأحكام القانون الأساسي الخاص بالمناصب والوظائف العليا في الإدارة المحلية، المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 91-305 المؤرخ في 24 أوت 1991 «يساعد رئيس الدائرة الوالي في وظيفته ممثلاً للدولة، وبهذه الصفة، ينشط عمل بلدية أو عمل بلديتين أو عدة بلديات»

يتولى رئيس الدائرة تحت سلطة الوالي ما يلي:

- السهر على تطبيق القوانين والتنظيمات وحسن سير المصالح الإدارية والتقنية
 - تنفيذ قرارات الحكومة والمجلس الشعبي الولائي في البلديات دائرة اختصاصه
 - اطلاع الوالي بالوضع العام في البلديات التابعة له إقليمياً
 - السهر على حسن سير العمليات الانتخابية
 - تنشيط وتنسيق عمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها
 - المصادقة على مداورات المجلس الشعبية البلدية
- مما سبق يتضح أن أي عملية تنموية على المستوى المحلي في البلدية لا تقتصر على الهيئة التنفيذية المنتخبة وإنما تتعداها إلى رئيس الدائرة كجهة تنفيذية بمساعدة المصالح التقنية بالدائرة.

4/أمين خزينة ما بين البلديات: يعتبر أمين خزينة ما بين البلديات موظف دولة يعين قانوناً من قبل الوزير المكلف للقيام بالمهام التالية².

- تحصيل إيرادات البلدية
- تنفيذ النفقات
- ضمان حراسة الأموال والسندات والقيم والأشياء المكلف بها وحفظه

¹المرسوم التنفيذي رقم 94-2016 المؤرخ في 23 جويلية 1994، المتعلق بالمفتشية العامة للولاية، ج ر ج العدد 48 لسنة 1994

²المادة 33 من القانون، رقم 90-21 المؤرخ في 21 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، ج ر ج العدد 35 لسنة 1990

- تداول الأموال والسندات

- إبراء الديون العمومية عن طريق التحصيل

يتعين على أمين الخزينة قبل التكفل بسندات تحصيل الإيرادات التي يصدرها الأمر بالصرف أن يتحقق أن هذه السندات مرخص لها بموجب القوانين والأنظمة بتحصيل الإيرادات، كما يتعين عليه قبل قبول أي نفقة أن يتحقق من:¹

- مطابقة العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها

- صفة الأمر بالصرف أو المفوض له

- توفر الاعتماد المالية

- شرعية عمليات تصفية النفقات

كذلك أمين الخزينة ما بين البلديات هو عضو في لجنة الصفقات العمومية بالبلدية وهو بمثابة المستشار المالي لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وله صفة العضوية في لجنة الدائرة التقنية ويتولى عملية التنفيذ المالي للمشاريع التنموية وفق الإعتمادات المالية المتوفرة .

المطلب الرابع: الآليات التقنية

إن أي عملية تنموية في البلدية لا تنجح إلا من خلال مجموعة من المخططات والدراسات والآليات نذكر منها

/ **المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير (PDAU):** هو أداة للتخطيط المالي والحضري، تحدد فيه التوجهات الأساسية للسياسة العمرانية وضبط التوقعات المستقبلية للتعمير ويضم بلدية أو مجموعة من البلديات تجمع بينهم نصالح اقتصادية أو اجتماعية. ولقد أولى المشرع لمجال التهيئة والتعمير أهمية كبيرة من خلال القوانين والنصوص التنظيمية في هذا المجال لما يشكله من أهمية كبيرة في مجال خاصة بالنسبة للجماعات المحلية خاصة البلدية لتنظيم العمران وتهيئة أقاليمها وخلق التنمية²

/ **2/ مخطط شغل الأراضي (POS):** هو أداة من أدوات التعمير يغطي تراب البلدية تحدد فيه قواعد استخدام الأراضي للبناء ويتم إعداد مخطط شغل الأراضي عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني وتتضمن هذه المداولة:

¹ / المادة 47-48 من القانون 90-21 المؤرخ في 21/08/1990، المتعلقة بالمحاسبة العمومية
² / المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلقة بالتهيئة والتعمير، ج ر ج العدد 52 لسنة

1990، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004، ج ر ج العدد 51 لسنة 2004.

- الجدول المرجعي لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده

- مشاركة الإدارات العمومية والجمعيات والهيئات والمصالح العمومية في إعداد مخطط شغل الأراضي

ترفق المداولة بمذكرة تقديم يتم من خلالها عرض الاستراتيجية التنموية للبلدية للمنطقة المعنية بدراسة نخطط شغل الأراضي مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي والعمراني 1.

يعتبر مخطط شغل الأراضي وثيقة رسمية يعتمد ويستند إليها رئيس المجلس الشعبي البلدي في تقديم رخص البناء حيث جعلت المادة 65 من القانون 90-29 المتعلق بالبناء والتعمير من رئيس المجلس الشعبي البلدي المخول الوحيد في منح رخص البناء باستشارة الشباك الوحيد للبلدية وأعطت هذه المادة (65) لرئيس المجلس الشعبي البلدي صفتين :
الصفة الأولى: بصفته ممثل للبلدية في حالة كانت البنايات والمشاريع موضوع طلب رخص البناء واقعة في مخطط شغل الأراضي ويطلع الوالي بنسخة فقط من رخصة البناء محل الطلب

الصفة الثانية: بصفته ممثلاً للدولة في حالة كانت هذه البنايات والاقتطاعات واقعة خارج قطاع شغل الأراضي وهنا يلتزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإطلاع السيد الوالي قبل اتخاذ قرار منح الرخصة ويشترط موافقة الوالي عليها .

3/الدراسات التقنية للمشاريع: وهي تلك الدراسات التقنية التي تسبق أي مشروع تنموي وترتكز هذه الدراسات على قواعد الصحيحة والاستغلال الأمثل للبيئة المراد تنفيذ المشروع التنموي على أرضها ولهذا يجب الأخذ بعين الاعتبار التركيبية الاجتماعية ومعدل النمو الديمغرافي والنشاط الرئيسي للمنطقة وعدد السكان 2.

ويجب إن يرفق أي ملف تقني بمذكرة دراسة اجتماعية واقتصادية من اجل ضبط الغلاف المالي المخصص للمشروع التنموي الموجه لتلك المنطقة. ويتم إعداد دراسات المشاريع من

¹المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخة في 28 ماي 1991، المحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها، ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، ج ر ج ج العدد 26 سنة 1991.

²التعليمية رقم 1768 ، بتاريخ 17 سبتمبر 2009، وزارة المالية، المتعلقة بتنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 ، المعدل والمتمم ، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، ج ر ج ج العدد 51 سنة 1998.

طرف مكاتب دراسات مختصة ومؤهلة ومعتمدة من طرف الدولة نظرا لأهمية المشاريع وكذلك ضعف مؤهلات المصالح التقنية البلدية.

4/الوعاء العقاري لاستيعاب المشاريع التنموية:

لقد حدد دستور 1996، طبيعة وأصناف الأملاك العقارية التي تحوزها الدولة وجماعاتها الإقليمية للبلديات الحق في تكوين الاحتياطات العقارية لفائدة البلديات مع إمكانية تخصيص جزء منها لاستقبال المشاريع التنموية لكن بصدور قانون التوجيه العقاري أصبح حق التصرف في الوعاء العقاري من اختصاص الوكالة العقارية للتنظيم والتسيير الحضري¹. إن انجاز مخططات البلدية للتنمية مرهون بمدى توفر الوعاء العقاري المناسب بالبلدية والمندرج ضمن قواعد التعمير والبناء (المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير / مخطط شغل الأراضي) ولإنجاز البرامج التنموية المسطرة من قبل البلدية تم إنشاء لجنة ولائية في كل ولاية مهمتها اختيار الأراضي المناسبة للمشاريع التنموية باستثناء تلك المشاريع الممولة من طرف (برنامج التنمية المحلية -- صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية /البرامج الممولة من طرف ميزانية الاقتطاع) التي تبقى من صلاحيات رئيس الدائر.

¹/المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 28ماي 1991 المحدد لاجراءات إعداد مخططات شغل الاراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها المعدل والمتمم.

المبحث الثاني: دور المجالس المحلية في التنمية

المطلب الأول: دور المجلس الشعبي الولائي في تحقيق التنمية المحلية:

أولاً: الدور التنموي في مجال التنمية الاقتصادية:

يضطلع المجلس الشعبي الولائي في سبيل إحداث التنمية المحلية بالمهام التالية:

01/ينجز مخطط التنمية على المدى المتوسط للولاية في المجال الاقتصادي وتحدد فيه الأهداف المسطرة ويبين فيه وسائل الدولة المسخرة وبرامج التنمية لسائر البلدية التابعة للولاية¹.

02/يقدم المجلس الشعبي الولائي ما يراه مناسباً من اقتراحات بهدف تفعيل مخططات التنمية المحلية حيث نصت في ذلك المادة 81 من قانون الولاية إنشاء بنك المعلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تخص الولاية، لتكون بعد ذلك بمثابة مرتكز تنطلق منه كل مخطط تنموي محلي.

03/يختص المجلس الشعبي الولائي بكافة أوجه الأنشطة الاقتصادية والزراعية التي تستهدف إحداث تنمية فلاحية على مستوى الولاية (تهيئة المساحات والأراضي الزراعية وحمايتها من التلف والانجراف والجفاف وإحصاء الثروة الحيوانية).

ثانياً: الدور التنموي في المجال الاجتماعي والثقافي والسياحي:

للمجلس الشعبي الولائي تدخلات كبيرة في ترقية برامج التشغيل بالتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين ويختص في ذلك في الأنشطة التالية:

- يتولى انجاز الهياكل الصحية التي تجاوزت قدرات البلديات والسهر على تطبيق التدابير الوقائية الصحية.
- وضع الأعمال المتعلقة بمخطط تنظيم الإسعافات والكوارث الطبيعية حيز التنفيذ والوقاية ومكافحة الأوبئة.
- يساهم المجلس الشعبي الولائي مع المجلس الشعبي البلدي داخل إقليم الولاية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى التحكم في النمو الديمغرافي وحماية الأمومة والطفولة والتكفل بذوي الاحتياجات الخاصة بالمسنين وهنا يظهر البعد الاجتماعي للمجلس واهتمام المنتخبين

¹ عمار بوضياف:، مرجع سابق الذكر ، ص، ص ، 231, 230.

بالجوانب الاجتماعية التي كانت مطروحة في برامجهم في الحملات الانتخابية وتتجلى في الوعود المطروحة للمواطنين¹.

ثالثا: الدور التنموي في مجال السكن:

يساهم المجلس في الاهتمام بكل الصيغ المطروحة في قانون الولاية والتي تتعلق بمختلف صيغ الإسكان التجهيز ومن أهمها ما يلي²:

- إنشاء مؤسسات البناء والتعاونيات العقارية.
- إنشاء وبناء المساكن والمناطق العمرانية الكبيرة.
- إحداث وخلق التعاونيات العقارية.
- تجديد وإعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبنية والحفاظ على الطابع المعماري داخل إقليم الولاية.
- القضاء على السكن الهش وبيوت القصدير والصفوح والبناءات الفوضوية.

رابعا: الدور التنموي في المجال المالي:

يقوم الوالي طبقا للمادة 160 من قانون الولاية بأعداد مشروع ميزانية وعرضها على المجلس الشعبي الولائي، ومن ثم المصادقة على ميزانية الولاية قبل 31 أكتوبر من السنة المالية الجارية والتي تسبق سنة تنفيذها، كما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في نشاطات البلدية من خلال منحها مساعدات مالية قصد التكفل بمختلف الأنشطة التنموية في إقليم البلدية التي تخدم المواطن³.

المطلب الثاني: الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية:

ككل مجلس شعبي بلدي وعلى غرار الدور التنموي للمجالس الشعبية الولائية يعتبر المجلس الشعبي البلدي هو العنصر المباشر في تحقيق التنمية التي يتطلع إليها المواطن الجزائري، وعلى إثر ذلك يضطلع المجلس الشعبي البلدي بالمهام والاختصاصات التالية:

¹ عمار بوضياف: شرح قانون الولاية، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² محمد صغير بعلي: قانون الإدارة المحلية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، الجزائر، ص 120.

³ عمار بوضياف: شرح قانون الولاية، مرجع سبق ذكره، ص 237.

أولاً: في مجال التهيئة والتنمية: ينجز المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية ويصادق عليها في مختلف المداولات والسهر على وضعها حيز التطبيق، طبقاً للصلاحيات المخولة له قانوناً في قانون البلدية 10-11¹.

وفي إطار التهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية والعمليات المسجلة في إطار المخطط البلدي للتنمية تكون من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، حيث يشارك المجلس الشعبي البلدي في إعداد عمليات تهيئة الإقليم ويخضع أي مشروع أو استثمار في إقليم البلدية إلى الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي، خاصة في مجال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء وحماية التربة والموارد المائية.

ثانياً: في مجال التعمير والتجهيز:

يضطلع المجلس الشعبي البلدي بموضوعات التعمير والتجهيز سواء في الصيغ المتعددة للإسكان أو التجهيز لمختلف المؤسسات ووعليه يمكن للمجلس تحقيق ما يلي:

التزود بوسائل التعمير واحترام تخصيصات الأراضي المعدة للبناء والزراعة.

- المحافظة وحماية التراث العمراني.
- تشجيع بناء العقارات والوحدات السكنية².
- إنشاء مؤسسات البناء العقاري والتعاونيات العقارية.
- يساهم المجلس الشعبي البلدي في تحقيق برامج الإسكان.
- يعمل المجلس الشعبي البلدي على الاستغلال لمباشر لكل مرفق خاص بالنقل.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء والسكن، وكذا السهر على مكافحة البناءات الفوضوية والسكنات الهشة.
- الحفاظ على الوعاء العقاري من خلال مراقبة الأملاك العقارية التابعة للدولة.

¹ المواد: (109-111-112)، القانون 10-11 من قانون البلدية، الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011.

² حسن فريجة: شرح القانون الإداري: دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013،

ثالثا: الدور التنموي في مجال التربية والشباب والرياضة والثقافة:

إلى جانب القطاعات الأخرى فان قطاع التربية والثقافة والرياضة والشباب قد نالوا حصتهم من المتابعة من طرف المجلس الشعبي البلدي ويتجلى ذلك في إنشاء لجنة خاصة بهذه القطاعات في المجلس الشعبي البلدي والتي تتخصص في الآتي:¹

- إنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي وضمان صيانتها.
- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان نقل التلاميذ من المنازل إلى مؤسسات التربية والتعليم.
- السهر على حماية المواطنين على مستوى إقليم الولاية.
- تنمية ونشر روح التضامن الجماعي في المجال الثقافي والرياضي.
- المساهمة في انجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية الجوارية والحفاظ عليها وصيانتها.
- تشجيع الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والتسليّة والنظافة والصحة...
- تنمية النشاط السياحي في البلدية والمحافظة على المعالم السياحية

رابعا: الدور التنموي في مجال النظافة وحفظ الصحة:

يكتسي هذا العنصر بالغ الأهمية إذ يرتبط بصحة المواطن اليومية فالمجلس الشعبي البلدي يضع برنامج يومي لتصريف النفايات والأوساخ المنزلية بشكل دوري وكل يوم، كما انه هناك هيكل خاص داخل البلدية يضطلع بالصحة وحفظ الصحة² وكذلك هناك برامج لحفظ الصحة والحفاظ على نظافة المحيط من خلال النشاطات التالية:

- 01/يحافظ على توفير الشروط الطبيعية للعيش في وسط نظيف خالي من الأمراض والأوبئة.
- 02/الحفاظ على النظافة العامة خاصة في مجالات توزيع الماء الشروب وتصريف المياه المستعملة، مكافحة الأمراض المعدية والمنقولة عبر المياه والحيوان.
- 03/الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلية للجمهور.

¹ المادة 122 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 يوليو 2011 العدد 37

² محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص، 83.

الفصل الثالث: الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد منصور

المطلب الأول: تعريف بلدية أولاد منصور

المطلب الثاني: مقومات بلدية أولاد منصور

المبحث الثاني: تنظيم وسير عمل المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المطلب الأول: تنظيم المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المطلب الثاني: عمل المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المطلب الثالث: علاقات عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

المبحث الثالث: برامج ومخططات التنمية لبلدية أولاد منصور

المطلب الأول: البرامج المنجزة في إطار برنامج التنمية المحلية PCD

المطلب الثاني: البرامج المنجزة في إطار صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية.

المطلب الثالث: البرامج المنجزة من ميزانية البلدية PC

المبحث الرابع: معوقات ومستقبل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

المطلب الأول: معوقات عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

المطلب الثاني: مستقبل عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد منصور

المطلب الأول : بطاقة تعريفية عن بلدية أولاد منصور:

تتكون بلدية أولاد منصور من عدة مداشر وقرى كانت تابع إقليميا لبلدية المسيلة التي تبعد عنها حوالي 15 كلم وهذه القرى هي ¹ :

- | | |
|-----------------------------|------------------|
| 01- أولاد موسى بمقر البلدية | 07- مشنتى فاقس |
| 02- أولاد الحالس | 08- أولاد طالب |
| 03- لقمان | 09- أولاد حريز |
| 04- فركوسة مقران | 10- بولسان |
| 05- الجساسية | 11- أولاد البالي |
| 06- أولاد أحمد | |

وهي تعرف تاريخيا أثناء ثورة التحرير المباركة بمحتشد بولسان الذي يعتبر مركز مراقبة وإعتقال للمواطنين والمجاهدين إبان فترة الإستعمار ،وقد شارك مواطنو المنطقة في ثورة التحرير المباركة وأستشهد منهم الكثير نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر .
الشهيد بن يونس الهاشمي .والشهيد غلاب عطية .الشهيد بلباي البشير - الشهيد ضيف السعيد -الشهيد غالية العيد -الشهيد مكي محمد -الشهيد بن صالح البشير - الشهيد مهدي إبراهيم -الشهيد بقيرة علي -الشهيد كعيش جلول -الشهيد دهيمي بلقاسم- بن يطو بوزيد. وغيرهم من الشهداء.²

نشأة البلدية :

تم إنشاء بلدية أولاد منصور بموجب القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم والمرسوم التنفيذي رقم 84-365 المؤرخ في 01 ديسمبر 1984 الذي يحدد تكوين البلديات ومشمولاتها وحدودها الإقليمية حيث شرعت البلدية في نشاطها الفعلي سنة 1985.

¹/مكتب الإعلام و الإتصال ببلدية أولاد منصور

²/معلومات مستقات من مكتب الإعلام والتوجيه ببلدية أولاد منصور

³/ القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 /02 /1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم

الموقع الجغرافي:

يحد بلدية أولاد منصور شمالا بلديتي حمام الضلعة، والعش (برج بوعريريج) ومن الجنوب كل من بلديتي أولاد ماضي وخطوطي سد الجير ومن الشرق بلدية المسيلة ومن الغرب بلدية تارمونت
تتربع بلدية أولاد منصور على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 26750 هكتار موزعة على النحو التالي

- 17745 هكتار صالحة للفلاحة

- 7376 هكتار مراعي

- 1629 هكتار غير منتجة

تتميز بلدية أولاد منصور بمناخ شبه جاف حار جاف صيفا وبارد شتاء وتقدر نسبة الإمطار المتساقطة سنويا بحوالي 300 ملم كما تقع البلدية على ارتفاع 400 متر عن سطح البحر تضاريسها مسطحة ومستوية وتتميز تربتها بمزيج من الرمل والطين

السكان:

سنة الإحصاء	عدد السكان الإجمالي	عدد سكان المناطق الحضرية	عدد سكان المناطق المبعثرة
1987	3551	793	2758
1998	4941	1261	3680
2008	5732	2421	3311
2022	7865	3845	4020

جدول رقم (01) يمثل تطور عدد سكان بلدية أولاد منصور منذ أول إحصاء للسكان¹

المطلب الثاني: مقومات وإمكانيات بلدية أولاد منصور

الإمكانيات في المجال التربوي : تحتوي بلدية أولاد منصور على ثمانية 08 مدارس ابتدائية بمجموع 1420 تلميذ موزعة على النحو التالي :

- مدرسة الشهيد بن يونس الهاشمي بأولاد موسى : 597 تلميذ
- مدرسة الشهيد ضيف السعيد بأولاد الحالس 170 تلميذ
- مدرسة الشهيد كعيش جلول بقرية لقمان : 210 تلميذ
- مدرسة الشهيد بقيرة علي بقرية أولاد أحمد : 175 تلميذ

¹ معلومات مستقاة من مكتب الإحصاء لبلدية أولاد منصور

- مدرسة الشهيد مكي محمد بقرية فركوسة مقران:120 تلميذ

- مدرسة الشهيد مهدي إبراهيم بالجساسية :65 تلميذ

- مدرسة الشهيد غالية العيد بقرية أولاد البالي : 45تلميذ

- مدرسة الشهيد بلباي البشير بقرية بولسان :38 تلميذ

وهناك مدرسة بقرية أولاد حريز ستدخل حيز الخدمة بداية من الموسم الدراسي المقبل
2024/2023.

وتوجد متوسطة وحيد ببلدية أولاد منصور بنظام نصف داخلي تحمل تسمية الشهيد بن
صالح البشير دخلت حيز الخدمة في 1995/09/02 ويبلغ عدد تلاميذها 540¹ تلميذ.
في المجال الصحي:

توجد ببلدية أولاد منصور 6 قاعات علاج ثلاثة منها مغلقة بسبب عدم وجود طاقم
طبي وشبه طبي ،كما يوجد بالبلدية مستشفى جهوي متخصص في الأمراض العقلية بطاقة
إستيعاب 60سرير مجهز بكافة التجهيزات والمعدات الطبية .
في مجال الرياضة:

يوجد ببلدية أولاد منصور ملعب بلدي و02ساحات لعب ماتيكو بالعشب الاصطناعي
5 ملاعب جواريه بكل من قرية (أولاد البالي -أولاد الحالس-الجساسية - أولاد أحمد -
فركوسة مقران).

المقومات الفلاحية:

تتميز بلدية أولاد منصور بالطابع الفلاحي الرعوي حيث يشتغل أغلب سكان المنطقة
في خدمة الفلاحة وتربية المواشي وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بـ 12745 هكتار
منها 3000 هكتار مسقية، ويبلغ عدد الآبار على مستوى بلدية أولاد منصور حوالي
120بئر موجه لسقي المساحات الزراعية.

أما فيما يخص الثروة الحيوانية فبحكم طبيعة المنطقة الرعوية الفلاحية يمارس اغلب سكانها
تربية المواشي والأبقار حيث قدرة الثروة الحيوانية بالمنطقة حسب الإحصاء الأخير لهذه
الثروة كما يلي:

¹/ معلومات مستقات من مكتب الإعلام والاتصال لبلدية أولاد منصور

الثروة الحيوانية¹:

الأغنام	الماعز	الأبقار	الخيول
26503	3875	458	69

جدول رقم: 02 يمثل عدد رؤوس الماشية بلدية أولاد منصور حسب الإحصاء الأخير

المقومات الاقتصادية:

شبكة الطرق: يتخلل بلدية أولاد منصور مجموعة من الطرقات وتوزع على النحو التالي :

- الطريق الوطني رقم 60 الذي يمر بقرية لقمان

- لبطريق الولائي رقم 01 بمسافة 18 كلم

- الطريق البلدي أولاد منصور -فركوسة مقران على مسافة 09كلم

- الطريق البلدي أولاد منصور الجساسية على مسافة 8كلم

- الطريق البلدي -المرازقية (بلدية خطوطي سد الجير) على مسافة 15كلم

- الطريق البلدي أولاد منصور أولاد البالي على مسافة 8كلم

كما يمر بإقليم بلدية أولاد منصور خط السكة الحديدية (المسيلة -بوقزول)

مناطق النشاط : يوجد ببلدية أولاد منصور منطقتي نشاط إقتصادي منطقة بمحاذاة الطريق

الوطني رقم 60 والثانية تقع بالقرب من الطريق الولائي رقم 01 كما يوجد ببلدية أولاد منصور

أراضي شاسعة تابعة لأملاك الدولة وأملاك البلدية مما يجعل منها مستقبلا مؤهلة لخلق

نشاطات اقتصادية².

¹ / إحصائيات مكتب الفلاحة ببلدية أولاد منصور .

² /معلومات مكتب الإعلام والإتصال

المبحث الثاني: تنظيم وسير عمل المجلس الشعبي لبلدية أولاد منصور

المطلب الأول: تنظيم المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

تشكل المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور من القوائم الفائزة في الانتخابات المحلي

2021/11/27 لحزبي التجمع الوطني الديمقراطي ب:9 مقاعد وحزب جبهة المستقبل ب:4

مقاعد ويتشكل المجلس على النحو التالي:

تسمية قوائم المترشحين الفائزة	عدد المقاعد المحصل عليها	إسم ولقب المنتخب
حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND	09	بلباي علي
		ضيف سمير
		عريوة عبد الرحيم
		عريوة خالد
		كعيش جلول
		بورنان الطيب
		بلباي مراد
		عريوة عبد الواحد
		بورحلة احمد
حزب جبهة المستقبل FM	04	غلاب بلال
		عريوة مبارك
		مجاهد حمزة
		بلباي عبد الحكيم

جدول رقم 03 يمثل النتائج النهائية للانتخاب المحلية لبلدية أولاد منصور 2021/11/27¹

¹مقرر مؤرخة في 27 ربيع الأول عام 1443 الموافق لـ:02ديسمبر 2021 المتضمنة نشر النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

تشكيلة المجلس وتوزيعه في الهيكل التنظيمي للمجلس:

الرقم	الاسم واللقب	الصفة في المجلس	الوظيفة الأصلية	المستوى التعليمي	الانتماء الحزبي
01	بلباي علي	رئيس المجلس الشعبي البلدي	ضابط الحالة المدنية بلدية أولاد منصور	ماستر قانون أعمال	التجمع الوطني الديمقراطي
02	ضيف سمير	نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي	متصرف إداري	ليسانس حقوق	التجمع الوطني الديمقراطي
03	عريوة خالد	نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي	عامل مهني من المستوى الأول	سنة ثانية ثانوي	التجمع الوطني الديمقراطي
04	كعيش جلول	نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي	أعمال حرة	ليسانس مالية	التجمع الوطني الديمقراطي
05	بلباي مراد	مندوب بالفرع الإداري	بطل	سنة ثالثة ثانوي	التجمع الوطني الديمقراطي
06	عريوة عبد الرحيم	رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية	عون إدارة إقليمية	شهادة الدراسات التطبيقية	التجمع الوطني الديمقراطي
07	بورنان الطيب	رئيس لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار	رئيس حضير البلدية	سنة ثانية متوسط	التجمع الوطني الديمقراطي
08	بورحلة أحمد	رئيس لجنة الصحة والنظافة والفلاحة	موظف في ديوان محو الأمية	سنة ثالثة ثانوي	التجمع الوطني الديمقراطي
09	عريوة عبد الواحد	عضو بالمجلس الشعبي البلدي	ممرض الصحة العمومية	جامعي	التجمع الوطني الديمقراطي
10	غلاب بلال	عضو بالمجلس الشعبي البلدي	بطل	ليسانس إدارة وتسيير رياضي	جبهة المستقبل
11	عريوة مبارك	عضو بالمجلس الشعبي البلدي	متقاعد	ثانوي	جبهة المستقبل
12	مجاهد حمزة	عضو بالمجلس الشعبي البلدي	مشرف تربيوي	جامعي	جبهة المستقبل
13	بلباي عبد الحكيم	عضو بالمجلس الشعبي البلدي	مدير مؤسسة تربية	ليسانس حقوق	جبهة المستقبل

جدول رقم: 04 يمثل تشكيل المجلس الشعبي البلدي

ملاحظات:

من خلال الجدول السابق لتشكيل المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور نلاحظ ما

يلي:

- نلاحظ وجود تشكيلتين سياسيتين للمجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور بأغلبية مطلقة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بمجموع 9 مقاعد مسيطرا على الهيئة التنفيذية للمجلس من رئاسة المجلس ونوابه، ورؤساء اللجان.
- 80% من أعضاء المجلس مستواهم التعليمي جامعي و ثانوي هذا المستوى التعليمي لأعضاء المجلس ووجود الكفاءات العلمية من شأنه التأثير إيجابا على سير العملية التنموية بالبلدية من خلال المبادرة بإقتراح المشاريع التنموية ذات الأثر المباشر على حياة المواطنين هذا المستوى من التعليم يساعد المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور على التكفل بانشغالات المواطنين فهم احتياجاتهم وترتيبها حسب الأولوية و المناطقية، فصفة المنتخب المحلي لأعضاء المجلس. تجعلهم مسؤولين عن التعبير عن طلبات المواطنين وتجعلهم تحت الرقابة الشعبية هذه الرقابة والمسؤولية من شأنها توجيه أعمال المنتخبين للصالح العام
- متوسط عمر أعضاء المجلس 44 سنة إن تركيبة المجلس الشعبي البلدي لبلدية بأغلبية من الشباب بعدد 10 أعضاء ما يؤكد في هذه العهدة إتاحة الفرصة لعنصر الشباب بطاقات جديدة ما يؤثر إيجابا على سير العمل التنموي بالبلدية.

تشكيل الهيئة التنفيذية لبلدية أولاد منصور:

01/نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي¹:

الرقم	الاسم واللقب	الانتماء السياسي	الملاحظة
01	ضيف سمير	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	
02	عريوة خالد	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	
03	كعيش جلول	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	

جدول رقم 05: يمثل نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

¹ مداولة رقم 60 المؤرخة في 22 ديسمبر من عام 2021. المتضمنة انتخاب نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي

02/مندوب بلدي بالفرع الإداري بقرية لقمان :

الرقم	الاسم واللقب	الانتماء السياسي	الملاحظة
01	بلباي مراد	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	

جدول رقم :06يمثل إنتخاب السيد بلباي مراد مندوبا بالفرع الإدارية بقرية لقمان 1

03/ لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب :

تسمية اللجنة	أسماء وألقاب أعضاء اللجنة	الصفة في اللجنة
لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والشباب	عريوة عبد الرحيم	رئيسا
	غلاب بلال	عضوا
	عريوة خالد	عضوا
	كعيش جلول	عضوا
	بلباي عبد الحكيم	عضوا

جدول رقم : 07يمثل أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب²

04/لجنة الاقتصاد والمالية والإستثمار :

تسمية اللجنة	أسماء وألقاب أعضاء اللجنة	الصفة في اللجنة
لجنة الاقتصاد والمالية والإستثمار	بورنان الطيب	رئيسا
	بلباي عبد الحكيم	عضوا
	مجاهد حمزة	عضوا
	ضيف سمير	عضوا
	كعيش جلول	عضوا

جدول رقم08: يمثل تشكيل لجنة الاقتصاد والمالية والإستثمار

05/ لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية والفلاحة والري

تسمية اللجنة	أسماء وألقاب أعضاء اللجنة	الصفة في اللجنة
لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية والفلاحة والري	بورحلة أحمد	رئيسا
	ضيف سمير	عضوا
	بلباي مراد	عضوا
	عريوة مبارك	عضوا
	بورنان الطيب	عضوا

جدول رقم 09:يمثل تشكيل لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتهيئة الإقليم والتعمير والسياحة

والصناعة التقليدية والفلاحة والري³

¹ مداولة رقم 61 المؤرخة في :22 ديسمبر 2021.المتضمنة إنتخاب مندوب بالفرع الإداري بقرية لقمان .

²مداولة رقم 62المؤرخة في:22 ديسمبر 2021.المتضمنة إنتخاب أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب

³أنضر للمداولة رقم 62المؤرخة في 2021/12/22

المطلب الثاني: عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور:

أجرى المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور منذ تشكيله في 2021/12/8 الى غاية بداية شهر ماي 2023 جميع دوراته العادية و الإستثنائية 80 مداولة أجريت في أجالها القانونية وما يستخلص من عقد هذه الدورات¹:

- الغيابات المسجلة في حضور المداولات ما بين 1 الى 3 أعضاء تقريبا كلها بعذر
- كلها كانت بمصادقة الأغلبية من الأعضاء.

إن تركيبة المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور المتكون من أغلبية ب(9) مقاعد لحزب التجمع الوطني الديمقراطي و(4) مقاعد لحزب جبهة المستقبل سهل من عمل المجلس من خلال التصويت على مداولات المجلس الشعبي البلدي تقريبا كلها بالأغلبية، هذا التجانس والتفاهم الموجود في المجلس من شأنه الدفع بعجلة التنمية المحلية وعدم عرقلة المشاريع التنموية .

كذلك قام المجلس الشعبي البلدي بعقد إجتماعات دورية مع ممثلي المجتمع المدني في البلدي من اجل رفع المطالب وتسجيل مقترحات و إحتياجات كل قرية من المشاريع التنموية الضرورية لحياة المواطنين .

كذلك يقوم المجلس الشعبي البلدي بزيارات ميدانية لمختلف مناطق البلدية قصد تسجيل الإنشغالات والمطالب هذه الزيارات من شأنها أن توطد العلاقة بين المواطنين والمسؤولين المحليين. كذلك في إطار التكفل الأمثل بإنشغالات المواطنين خصص يوم في الأسبوع للإستقبال وتسجيل الإنشغالات وتفعيل سجل شكاوي المواطنين وتسخير موظف خاص بمسك هذا السجل ورفع تقارير أسبوعية وشعرية لتلك الشكاوي².

إن توزيع المهام بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي من خلال تعيين نائب خاص بمتابع المدارس التربوية بالبلدية والتكفل بإنشغلاتهم اليومية ،وتعيين نائب مكلف بالإدارة والوسائل ،ونائب مكلف بحضيرة البلدية ،ونائب مكلف بالنشاطات الرياضية والشباب من شأنه تسهيل عمل المجلس.

¹/مقابلة مع السيد : بلباي علي رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور ،بتاريخ 2023/06/02

²/مقابلة مع السيد بلباي علي ،رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المطلب الثالث: علاقات عمل المجلس الشعبي البلدي

من اجل الحصول المشاريع التنموية فان المجلس الشعبي البلدي ممثل في رئيسه ضرورة نسج علاقات حسنة مع مختلف الفواعل التي لها علاقة بمنح ومتابعة المشاريع من اجل ضمانها أولا وثانيا من اجل التسريع في إنجازها، ويمكن عرض مختلف العلاقات مع الفواعل في النقاط التالية:

ممثلي الولاية في المجلس الشعبي الوطني:

في إطار المتابعة وتمثيل المواطنين في المجلس الشعبي الولائي أو البرلمان فان من مهامهم التعبير عن احتياجات المواطنين في كل القطر الجزائري وكل في دائرة انتخابه، فان النواب يقومون بالزيارات الميدانية لمختلف مناطق الولاية من اجل رفع انشغالاتهم إلى البرلمان في دوراته العادية والاستثنائية، وهؤلاء النواب وبالتنسيق مع نواب المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي في إطار متابعة وتوزيع مختلف المشاريع وخاصة مشاريع ذات الطابع التنموي وفي إطار الخطة الوطنية لمناطق الظل، فانه لا بد من نسج علاقات وطيدة تربط المجلس الشعبي البلدي بأعضاء المجلس الشعبي الوطني، حيث صرح رئيس المجلس الشعبي لبلدية أولاد منصور أن العلاقات الشخصية تلعب دورا هاما في تسجيل ورفع المطالب إلى السلطات العليا.¹

المجلس الشعبي الولائي:

يقوم المجلس الشعبي الولائي عادة ومن خلال لجانه المشكلة والممثلة لمختلف القطاعات بإجراء زيارات ميدانية لمعظم البلديات بغية تسجيل المشاريع واقتراحات المجلس الشعبي البلدي، ومن اجل ضمان وصول هذه المشاريع وغيرها إلى السلطة المعنية باتخاذ القرارات المنشئة لهاته المشاريع لا بد أن يكون للمجلس الشعبي البلدي علاقات حسنة ووطيدة مع من يمثلون أعضاء المجلس الشعبي الولائي ولجانه الممثلة للقطاعات المختلفة، هذه العلاقات من شأنها أن تصب في صالح البلدية والمواطنين، والتنمية المحلية، ذلك أن التمثيل الولائي والمحلي يلعب دورا هاما في توزيع المشاريع ومثال ذلك انه إذا كان تمثيل المجلس الشعبي الولائي من نفس الحزب الفائز، وكان المجلس الشعبي البلدي أيضا من نفس الحزب فان هذا العامل له دورا حاسما في الحصول على المشاريع والبرامج التنموية المختلفة،

¹/مقابلة مع السيد بلباي علي رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المديريات المختلفة:

هناك علاقات حاسمة بين المجلس الشعبي البلدي ومختلف القطاعات, ذلك لان المجلس الشعبي البلدي مقسم إلى لجان كل لجنة تنوط وتمثل قطاع معين, ولقد ذهب رئيس المجلس الشعبي البلدي بعيدا في توصيف العلاقة بين المجلس البلدي ومختلف المديريات القطاعية, وخاصة مديرية الطاقة, مديرية التربية التي لها علاقة مباشرة ذلك لان المدارس الابتدائية تتبع البلدية في الهياكل والحراسة والإطعام ومختلف العمليات الوقائية, والنقل في الأطوار الثلاث في أوقات الامتحانات والمناسبات المختلفة, ومديرية التجهيزات العمومية, ومديرية السكن, ومديرية الصحة التي بدورها تتبع المجلس الشعبي البلدي في الهياكل والطاقم الطبي والشبه طبي خاصة في الصحة الجوارية العيادات في المناطق الريفية.

إن هذه العلاقات مع مختلف الفواعل تتيح لنا التوفير في الوقت، وضمان انسياب المتطلبات واحتياجات المواطنين على اختلاف المناطق والتقسيمات الإدارية، فللعلاقات الشخصية دورا مهما من حيث لفت الانتباه وجذبه إلى تعظيم الحاجات الملحة وتوصيف المعاناة التي يعاني منها الساكنة في بلدية أولاد منصور.

المبحث الثالث: برامج ومخططات التنمية لبلدية أولاد منصور:

المطلب الأول: برامج التنمية المحلية PCD:

يقصد ببرامج التنمية المحلية PCD مخطط شامل للبلدية حيث يكرس مبدأ اللامركزية مهمته دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ذي البرامج قصيرة المدى واعتمد هذا المخطط منذ صدور المرسوم 73-136 وجاء لتفعيل سياسة التوازن الجهوي. وطبقا لأحكام القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2021 المتعلق بالبلدية خاصة المادة 107 منه، يشكل المخطط البلدي للتنمية أداة للتخطيط وتهيئة الإقليم على المستوى البلدي، حيث تسجل العمليات والمشاريع وعمليات التجهيز والاستثمار العمومي المبرمجة من قبل المجلس الشعبي البلدي والتي تظهر على شكل مخططات سنوية .

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة الأنسب لتجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية، من خلال، هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الإقتصادية و الاجتماعية للبلدية

^{1/} المادة 107 من القانون 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية

وتمكينها من الاستجابة بشكل فعال وسريع وأني لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات اثر مباشر على حياة المواطنين ، وبهذا يتضمن قانون المالية بشكل سنوي بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز مخصصات مالية إجمالية بعنوان ،المخططات البلدية للتنمية موجهة لتمويل المشاريع المقترحة من طرف البلديات .

وبالنسبة لمراحل إعداد المخطط البلدي للتنمية PCD:

المرحلة الأولى:

يقوم المجلس الشعبي البلدي باقتراح مشاريع تنموية وفق حاجيات السكان الضرورية وذات الأولوية، مع مساهمة اللجنة التقنية للبلدية التي تتولى عند نهاية كل سنة بإعداد بطاقة تقنية لكل مشروع مقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي، من خلال هذه البطاقة التقنية يتم تحديد طبيعة الأشغال المراد إنجازها بدقة والكلفة المالية للمشروع.¹

المرحلة الثانية:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الاقتراحات الى الجهة الوصية المتمثلة في الولاية أو الدائرة حسب عدد السكان فإذا كان عدد السكان يفوق 50000 نسمة يتم التعامل مع الولاية مباشرة أما إذا كان اقل من ذلك فيتم التعامل مع الدائرة فتقوم بدراسة الاقتراحات مع اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها وترتيبها حسب الأولوية وحسب ضرورة الحاجة للبلدية فتقوم بحذف أو زيادة بعض المشاريع التي تراها ذات أهمية للمنطقة ،بعد التأكد من العمليات ومطابقتها للمدونة ووفق ما تحتاجه المنطقة ،ترفع لجنة الدائرة إلى اللجنة التقنية للولاية التي يرأسها الوالي بحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية ورئيس المجلس الشعبي الولائي 2يتم إجراء التقييم للعمليات المرفوعة من طرف لجنة الدائرة وضبطها ، بعدها يقوم الوالي بطلب الإعانات المالية اللازمة من السلطات المركزية لتجسيد المخططات البلدية للتنمية في ارض الواقع 3.

¹ محمد خمشوش، مرجع سابق الذكر،ص55

² المادة 14 من المرسوم التنفيذي 227/28 المتعلق بنفقات التجهيز الجريدة الرسمية العدد 51 الصادرة في 1998/07/15
³ أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر (حصيلة وافاق) ،مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2013،ص 103.

المرحلة الثالثة:

بعد مصادقة الوصاية على مدونة المشاريع المقترحة، وإعتماد المبالغ اللازمة لكل مشروع مع تحديد الأولوية حسب الوضعية المالية، يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي بالإعتمادات المالية المخصصة للعمليات المدرجة ضمن مخططات التنمية للبلدية المصادق عليه، ومن هنا يبدأ تنفيذ المخطط البلدي للتنمية، يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي عن تنفيذ عمليات الاستثمار والتجهيز بمساعدة المصالح التقنية، ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المخطط ويعقد الصفقات المتعلقة بها¹، إشهار المناقصات والاستشارات المتعلقة بهذه المشاريع التنموية طبقاً لقانون الصفقات العمومية، بعدها تأتي مرحلة متابعة المشاريع من قبل مكاتب الدراسات أو الأقسام الفرعية المختصة قطاعياً (القسم الفرعي للموارد المائية، القسم الفرعي للأشغال العمومية، القسم الفرعي للتجهيزات العمومية..... الخ) من خلال وضعيات شهرية للمشاريع المقترحة².

أولا المشاريع المنجزة والمقترحة في إطار مخطط التنمية المحلية لبلدية أولاد منصور:
المشاريع التي أنجزه خلال سنتي 2021/2022:
في مجال التربية:

الرقم	اسم العملية	السنة	الغلاف المالي	وضعية المشروع
01	دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة غالية العيد بأولاد البالي	2021	3.620.000.00	مستلم
02	دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة مكي محمد بفركوسة مقران	2021	3.511.000.00	مستلم
03	دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة بلباي البشير بقرية بولسان	2022	3.625.000.00	مستلم
04	دراسة وإنجاز قسم دراسي توسعة بمدرسة مكي محمد بفركوسة مقران	2022	3.676.000.00	مستلم
05	دراسة وإنجاز جناح إداري بمدرسة أولاد حريز	2022	2.597.000.00	مستلم

¹ المادة 17 من المرسوم 136/73

² محمد خمشوش، ص 210.

06	دراسة وإنجاز جناح إداري بمدرسة بلباي البشير بقرية بولسان	2022	3.878.000.00	مستلم
07	دراسة وإنجاز جناح إداري بمدرسة بن يونس الهاشمي بأولاد موسى	2022	4.285.000.00	مستلم
08	تكملة سور الإحاطة بمدرسة كعيش جلول مهدي إبراهيم بالجساسية	2022	2.198.000.00	مستلم
09	تكملة سور الإحاطة بمدرسة كعيش جلول بقرية لقمان	2022	3.347.000.00	مستلم
10	تكملة سور الإحاطة بمدرسة بقرية علي بأولاد أحمد	2022	3.395.000.00	مستلم
11	تهيئة الساحة بمدرسة أولاد أحرزيز	2021	2.569.000.00	مستلم

جدول رقم (10) يمثل المشاريع المنجزة في مجال التربية في إطار المخطط البلدي للتنمية 1
PCD لعام 2022/2021

في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب والتطهير :

الرقم	اسم العملية	السنة	الغلاف المالي	وضعية المشروع
01	حفر بئر تعويضي لتزويد مناطق الظل (مشتى فاقس - أولاد الحالس - بولسان - أولاد البالي) بالمياه الصالحة للشرب	2021	8.703.422.00	مستلم
02	ربط البئر التعويضي بأولاد الحالس لتزويد مناطق الظل (مشتى فاقس - أولاد الحالس - بولسان - أولاد البالي) بالشبكة الرئيسية حصه 02	2023	3.493.959.00	المشروع في قيد الإنطلاق
03	دراسة ومتابعة وإعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي عبر مناطق بلدية أولاد منصور (أولاد البالي - أولاد حريز - أولاد موسى) حصه 01	2023	14.662.393.00	المشروع في قيد الإنطلاق

جدول رقم (11) يمثل المشاريع المنجزة في مجال المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في إطار
المخطط البلدي للتنمية PCD لسنة 2022/ 2021²

¹مكتب التجهيز لبلدية أولاد منصور
² / معلومات مكتب التجهيز ببلدية أولاد منصور

في مجال الطرقات والمسالك:

الرقم	اسم العملية	السنة	الغلاف المالي	وضعية المشروع
01	متابعة وإنجاز طريق أولاد موسى الشرقية	2022	11.738.000.00	مستلم
02	إنجاز طريق أولاد الحالس حصة 02	2023	11.410.315.00	المشروع في قيد الإنطلاق
03	إنجاز طريق بقرية فركوسة مقران الشطر الأول حصة 03	2023	8.551.589.90	المشروع في قيد الإنطلاق
04	تهيئة وتعبيد الطرق بقرية لقمان شطر الأول حصة 01	2023	10.283.823.00	المشروع في قيد الإنطلاق

جدول رقم 12: يمثل المشاريع المنجزة وقيد الإنطلاق في مجال الطرق والمسالك في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD لسنة 2023/2022

المطلب الثاني: البرامج الممولة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL)

مفهوم صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية (CSGCL):

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال الإداري ويخضع الصندوق للوصاية المباشرة لوزير الداخلية ويوجد مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة¹.

أنشئ هذا الصندوق ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي أنشئ بموجب المرسوم رقم 134/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتضمن إحداث مصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية وهذا طبقا للمادة 27 من قانون المالية 1973 بسبب عجز ه في المساهمة في التنمية المحلية، وتتمثل مهمته الأساسية في تعبئة الموارد المالية وتوزيعها وتوفير الخدمات الإجبارية والمساهمة في النهوض بالتنمية المحلية على مستوى الولايات والبلديات من خلال تجسيد التضامن والتعاون ما بين ولايات وبلديات الوطن لتقليص الفوارق الاقتصادية والتنموية بها².

¹/المرسوم التنفيذي رقم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04

²/المادة 1 و2 من المرسوم التنفيذي رقم 116/14 المؤرخ في 2014/03/24 المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج ر ج رقم 19، الصادرة في 02 أفريل 2014، ص 04

البرامج التنموية الممولة من طرف صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية

CSGCL بلدية أولاد منصور

في هذا البرنامج تم إقتراح توجيه الإعانة الموجهة من صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية الإعانة من أجل ربط منطقة الظل قرية أولاد البالي بشبكة الغاز الطبيعي لفك العزلة عن ساكنة المنطقة بإعتبارها منطقة معزولة والحد من نزوح سكتنها إلى المدينة.

الرقم	اسم العملية	السنة	الغلاف المالي	وضعية المشروع
01	ربط قرية أولاد البالي بشبكة الغاز الطبيعي	2023	30.000.000.00	في إنتظار الإعلان عن الصفقة من طرف شركة سونالغاز

جدول رقم (13) يمثل المشاريع المنجزة والمقترحة في مجال الكهرباء والغاز في إطار صندوق

التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL لسنة 2023/2022

المطلب الثالث: البرامج الممولة من ميزانية البلدية PC:

تمول هذه المشاريع من ميزانية البلدية (تمويل ذاتي) وهي ناتجة أساسا من الإقتطاع من إيرادات التسيير لتغطية نفقات التجهيز حيث تقتطع نسبة معينة من إيرادات التسيير وعادة ما تكون في حدود 10% كحد أدنى بالنسبة للبلديات التي تعاني عجزا من الإيرادات الجبائية المباشرة وغير المباشرة¹، وتخصص هذه الإقتطاعات لتمويل مختلف برامج التجهيز. غير أنه يمكن رفع هذه النسبة إلى أعلى مستوى في حالة تحقيق فائض في الإيرادات عند إنجاز الميزانية الإضافية خلال السنة المالية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن تمويل المشاريع الممولة من ميزانية البلدية من خلال الإيرادات الذاتية للبلدية من بيع المنتوجات والخدمات وتأجير العقارات ومختلف الأملاك المنتجة للمداخيل التابعة للبلدية².

1/مقابلة مع السيد بلباي علي رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
2/مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد:05، العدد:01، ماي 2022، ص233ص 244، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

المشاريع الممولة من ميزانية البلدية PC: 1

القطاع	اسم العملية	السنة	الغلاف المالي	وضعية المشروع
الكهرباء والغاز	تمديد وتوصيل شبكة غاز المدينة عبر مختلف قرى وأحياء البلدية	2023	6.720.000.00	في انتظار الإعلان عن الإشتارة
المياه الصالحة للشرب	ربط البئر التعويضي لمناطق الظل (أولاد الحالس - بولسان - أولاد البالي - مشتى فاقس) بالكهرباء	2022	2.900.000.00	مستلم
المياه الصالحة للشرب	توسعة و تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قرى وأحياء البلدية	2023	2.790.762.43	مستلم
التهيئة العمومية	ترميم الفرع الإداري بقرية لقمان	2023	2.000.000.00	مستلم
التهيئة الحضرية	دراسة وإنجاز مخطط الكتلة للمساكن الغير موصولة بالكهرباء	2022	300.000.00	في انتظار تسليم المشروع
	إقتناء تجهيزات إدارية	2022	1.790.775.00	مستلم
التربية	دراسة ومتابعة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة الشهيد بقرية علي بأولاد أحمد	2022	3.000.000.00	مستلم

جدول رقم (14) يمثل المشاريع المنجزة والمشاريع قيد الإنطلاق الممولة من ميزانية البلدية PC

المبحث الرابع: معوقات ومستقبل المجلس الشعبي لبلدية أولاد منصور

المطلب الأول: معوقات عمل المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية:

تواجه المجالس المحلية المنتخبة في سبيل تحقيق التنمية المحلية العديد من العراقيل والعقبات التي تؤخر عملية التنمية وتؤثر على السير الحسن لها، والمجلس الشعبي البلدي ليس في منأى عن هذه العقبات بإعتباره القاعدة الأولى في عملية التنمية،

01/السيطرة المركزية عائق من العوائق التي تعيق التنمية المحلية أي الخضوع للسلطة المركزية المتمثلة في الولاية.²

02/ تهديدات الجمود والانسداد، فاعلم البلديات التي شهدت انسدادا كان بسبب الانشقاق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وذلك راجع إلى طبيعة التحالفات التي أبرمت في السابق، بسبب أن اغلب الأعضاء الذين تمكنوا من اجتياز الانتخابات كانوا من أحزاب وتكتلات وقوائم مختلفة.

¹ معلومات مستنقات من مكتب التجهيز ببلدية أولاد منصور
² عيسى مرزوقية: معوقات تسيير الجماعات المحلية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 18، 2006، ص 196

- 03/ اغلب بلديات الوطن تفتقر إلى المقومات المادية والمعنوية وبالتالي القصور بين حجم المتطلبات وتوفير الإمكانيات والقدرات اللازمة لتحقيق التنمية المحلية.
- 04/ تعدد المصالح وتداخل الصلاحيات وغياب التنسيق الحسن بين مختلف المديرات والمصالح التي ترعى المشاريع التنموية، وذلك لسباب موضوعية منها إشكالية الآجال الزمنية وكذا تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية.
- 05/ قصور في عمليات التخطيط وتقدير الحاجيات التنموية في مراحل إعداد البرامج ووضع المشاريع، وكذلك في تنفيذها والإشراف عليها.
- 06/ ارتباط اغلب مشاريع التنمية المقترحة بمداولات المجلس الشعبي البلدي، مما يعيق سير هذه العمليات خاصة في حالات الانسداد والجمود مما يعيق تحقيق التنمية المحلية.
- 07/ طبيعة المناطق واتساعها والتوزيع العشوائي للسكان يعيق أيضا توزيع المشاريع بصفة فعالة، ذلك أن المشاريع في خضم هذا الشتات السكاني تتطلب الزيادة في التكلفة والأغلفة المالية المخصصة لتحقيق المشاريع والبرامج.
- 08/ الخلفية الاجتماعية والسياسية قد تعيق حالة التجانس والتكامل بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، خاصة في مراحل توزيع والحصول على المشاريع والمصادقة عليها، فتظهر المصالح الذاتية وتضعف المصلحة العامة والعمل الجماعي.

المطلب الثاني: مستقبل الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور

بالاعتماد على نتائج الدراسة وبواسطة الإجراءات المنهجية والنظرية لإستقصاء الموضوع يمكن بناء سيناريوهات سير المجلس الشعبي البلدي لبلديه أولاد منصور وفق التالي:

الخط التفاوضي:

يستمر عمل المجلس الشعبي البلدي في مجال التنمية المحلية في إطار من الاستقرار والتجانس داخل تكوينه المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور، وذلك بتقسيم العمل والتخصص التنظيمي وفق العزم في تحقيق أهداف المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور إلى غاية استنفاد المدة القانونية للمجلس. كذلك توزيع المهام بين أعضاء المجلس الشعبي

البلدي ودراية كل عضو بشؤون البلدية ومشاركة المجتمع المدني باقتراحاتهم من شأنه أن يعزز أواصر الثقة بين أعضاء المجلس الواحد ، وبين أعضاء المجلس والمواطنين والمجتمع المدني، كل هذه التجانس والتفاهم من شأنه أن يحقق التنمية المحلية في الإقليم المحلي.¹

الخط التشاؤمي:

نظرا لحالة الانسداد والتشتت التي تهدد عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور في السيناريوهات القانونية هي تدخل المجلس الشعبي الولائي من اجل بث روح التوافق بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، ثانيا إذا فشلت المساعي الحميدة ولا يستقيل رئيسه يحل المجلس الشعبي البلدي ويرسل مندوب ولائي أو يكلف الأمين العام بتسيير البلدية.

¹/مقابلة مع السيد:بلباي علي رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية اولاد منصور.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه والموسومة دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية في إقليم أولاد منصور , ومن خلال فرضيات البحث والإجراءات المنهجية والنظرية في التحقق من الفرضيات ميدانيا, خلصنا إن للمجالس الشعبية البلدية دورا محوريا في تحقيق التنمية, ذلك لأنه يشكلون اللبنة الرئيسية في وجه المواطنين وأيضا أداة اتصال بين مختلف المؤسسات والهيئات في الدولة الجزائرية, وان الإدارة المحلية هي الجهاز التنظيمي الذي تستند عليه الدولة في تنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع التنموية داخل القطر الجزائري, وأيضا تشكل المجالس المحلية المنتخبة وسيلة لتثبيت السلم والأمن الاجتماعيين, من خلال استيعاب مطالب وتطلعات الساكنة, ولقد اعتمدت الدولي الجزائرية في السنوات القليلة الفارطة العديد من الاستراتيجيات بغية النهوض بالتنمية في كل بلديات الوطن في إطار ما يعرف بمناطق الظل, والتي تعني المناطق المعزولة أو التي تشغل الهامش في البلديات, والتي اعتبرها رئيس الجمهورية نقاط سوداء يجب التجند لها والاهتمام بها, ومن اجل تثبيت الدراسة وتأصيلها في الأوساط العلمية والأكاديمية نوجز نتائجها في الأتي:

1/ تعاني المجالس الشعبية البلدية من مشكل التجانس السياسي, أي إن حالة عدم التجانس تؤدي إلى حالة التفرقة والانسداد والجمود في اغلب الحالات.

2/ المركزية في اتخاذ القرارات وتجميع السلطات وتركيزها وكذا تعقدها يعمل على إعاقة سير الكثير من المشاريع والبرامج.

3/ ضعف نظام اللامركزية اضعف المشاركة الشعبية, فقد أصبحت القرارات تصاغ بعيد عن التخطيط الحقيقي وكذلك والتقييم, فهذه العوامل تضعف الإدارة المحلية وتحد من فاعليتها في تحقيق العائد التنموي.

4/ غياب نخب علمية حقيقية, وعدم إعطاء روح المبادرة والمبادرة لأعضاء المجلس الشعبي البلدي جعل الإدارة المحلية يسودها جو من الجمود.

5/ غياب الموارد المالية الكفيلة بسد كافة الإجراءات وخاصة ما تعلق بالدعم المعنوي واللوجستيكي اثر على مردود التنمية المحلية.

6/ غياب ثقافة التخصص الوظيفي وتقسيم العمل, والاقتصار على رئيس المجلس الشعبي البلدي في كل الأمور التنظيمية أدى الى غياب الحركية والتنسيق الجيد مع كل مكونات وعناصر السياسة العامة.

7/ قلة المخصصات المالية الكافية بتغطية كل مناطق الظل أدى الى حالة من التذمر في أوساط المواطنين معتقدين إن كل منطقة لا تحصل على جزء من المشاريع يشعر مواطنوها بالتهميش والاستبعاد.

8/ ضعف سلم الأجور الخاص بكل موظفي البلدية بما فيهم رئيس المجلس الشعبي البلدي يجعل من التحفيز المادي غائب على مستوى السياسة العامة. وبناء على الدراسة المقدمة يمكن أن نتوصل إلى بعض من التوصيات من اجل تفعيل دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية .

- تحديد مواصفات الترشيح للمجالس الشعبية المحلية خاصة فيما تعلق بالمستوى العلمي لما له دور هام فهم متطلبات المنطقة التنموية وتوجيه تلك البرامج التنموية وفق طبيعة كل منطقة .

- تعزيز دور المشاركة والحكم الراشد في تحقيق التنمية محليا من خلال إشراك المواطنين في عملية صنع القرار وكذلك حق الإطلاع على مخرجات البلدية من المداولات والقرارات هذا ما كفله قانون البلدية 10-11 .

- الاهتمام بالمواطن والفرد باعتباره اهم عنصر في عملية التنمية

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
تخصص الإدارة المحلية

دليل المقابلة الخاص بالدراسة الموسومة:
دور التموي للمجالس المحلية المنتخبة
بلدية أولاد منصور نموذج

تحت إشراف:

أ/ غربي عزوز

من إعداد الطالب:

* / عريوة صابر

2023/2022

محاوِر اللقَاء:

1/ الترشح والتتصیب كرئيس مجلس شعبي:

.....
.....
.....
.....

2/ تأسيس ونشأة المجلس الشعبي البلدي:

.....
.....
.....
.....

3/ الاطار القانوني للبرامج التنموية والاطراف المعنية:

.....
.....
.....

4/ الإطار التنظيمي وتوزيع المهام داخل المجلس

.....
.....
.....
.....

5/ المؤسسات المعنية بالتنسيق مع المجلس في إطار الدور التنموي:

.....
.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
64	جدول يمثل تطور عدد سكان بلدية أولاد منصور من سنة 1987 إلى سنة 2022	01
66	جدول يمثل الثروة الحيوانية ببلدية أولاد منصور	02
67	جدول يمثل النتائج النهائية للانتخاب المحلية لبلدية أولاد منصور 2021/11/27	03
68	جدول يمثل تشكيل المجلس الشعبي البلدي	04
70	جدول يمثل انتخاب نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي	05
70	جدول يمثل إنتخاب مندوب بالفرع البلدي بقرية لقمان	06
70	جدول يمثل إنتخاب أعضاء لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب	07
71	يمثل تشكيل لجنة الاقتصاد والمالية والاستثمار	08
71	يمثل تشكيل لجنة الصحة والنظافة وحماية البيئة وتهيئة الإقليم	09
79	جدول يمثل المشاريع المنجزة في مجال التربية في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD لعام 2022/2021	10
81	جدول رقم(11) يمثل المشاريع المنجزة في مجال المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي في إطار المخطط البلدي للتنمية PCD لسنة 2021 / 2022	11
81	جدول يمثل المشاريع المنجزة والمشاريع التي هي قيد الإنطلاق في مجال الطرقات والمسالك 2023/2022	12
82	جدول رقم (13) يمثل المشاريع المنجزة والمقترحة في مجال الكهرباء والغاز في إطار صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية CSGCL لسنة 2023/2022	13
84	جدول رقم (14) يمثل المشاريع المنجزة والمشاريع قيد الإنطلاق الممولة من ميزانية البلدية PC	14

دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة الشهيد بلباي البشير بقربة بولسان



الملحق

دراسة وإنجاز جناح إداري بمدرسة الشهيد بلباي البشير بقربة بولسان



الملحق

تكملة صور الإحاطة بمدرسة الشهيد مهدي إبراهيم بالجساسية

حفر بئر تعويضي بمحيط فاقس لتزويد مناطق الظل (أولاد الحالس - أولاد البالي - مشنتي



فاقس - بولسان) بالمياه الصالحة للشرب

الملحق

دراسة ومتابعة وإنجاز جناح إداري بمدرسة الشهيد ابن يونس الهاشمي بأولاد موسى



إنجاز طريق أولاد موسى الشرقية 2022



الملحق

تمديد شبكة المياه الصالحة للشرب عبر قرى بلدية أولاد منصور



صور مشروع ترميم الفرع الإداري بقريية لقمان 2022



تهيئة ساحة بمدرسة أولاد حريز



دراسة وإنجاز قسم دراسي بمدرسة الشهيد مكي محمد



تكملة سور الإحاطة بمدرسة الشهيد كعيش جلول بقرية لقمان



تكملة سور الإحاطة بمدرسة بقيرة علي بقرية أولاد أحمد

مبلغ العملية : 2,198,000.00



دراسة ومتابعة وإنجاز قسم دراسي توسعة بمدرسة مكي محمد بفرکوسة مقران



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- 01- السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ج1 الإسكندرية ندار المعارف 1984.
- 02- أحمد مصطفى خاطر تنمية المجتمعات المحلية نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- 03- ناصر لباد الوجيز في القانون الإداري الطبعة الرابعة، سلسلة القانون، الجزائر، 2012،
- 04- محمد صغير بعلي: قانون الإدارة المحلية في الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، الجزائر.
- 05- محمد الصغير بعلي، الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2013.
- 06- عبيد لخضر، التنظيم الإداري للجماعات المحلية، الطبعة 01، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 07- عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 08- زكي عبد الرحمان، قضايا التخلف والتنمية، الإسكندرية: دار الجامعات المصرية .
- 09- حسن فريحة: شرح القانون الإداري: دراسة مقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013.
- 10- احمد وهبان ، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،الإسكندرية ،دار الجامعة ،2002، 2003 .
- 11- احمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة، مصر، 2022.
- 12- عبد الرزاق محمد الديلمي :الإعلام والتنمية ،عمان ندار المسيرة للنشر والتوزيع ،2012،
- 13- سيد عبد الحميد أحمد رشوان ،دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية ،الإسكندرية ،دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة ، 2004 .

- 14 -حراق مصباح وآخرون :المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة ودورها في بعث التنمية المحلية ،ميلاف للبحوث والدراسات ،العددالثني ،ديسمبر 2015.
- 15- وليد الجيوسي: أسس التنمية الاقتصادية، عمان، دار جليس الزمان ،2008.
- محمد الجوهري: مقدمة في علم الاجتماع التنمية بالقاهرة ندار الكتاب للنشر والتوزيع ،1979.
- 16-عمار بوضياف، شرح قانون الولاية، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع، 2012.
- 17- سعد الدين عشاوي، الإدارة الأسس وتطبيقاتها في الأنشطة الاقتصادية والأمنية. الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،مركز الدراسات والبحوث ،ط 1، 2000.
- الرسائل والمذكرات:
- 18-أحمد سي يوسف، تحولات اللامركزية في الجزائر(حصيلة وافاق) ،مذكرة ماجيستر ، كلية الحقوق ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو،2013.
- 19-بومدين طامشة، استراتيجية التنمية السياسية .دراسة تحليلية لتغيير البيروقراطية في الجزائر ،(أطروحة الدكتوراة) نتخصص تنظيم سياسي إداري ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 2007.
- 20-محمد خمشوش، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية ،رسالة دكتورا ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،2010-2011.
- 21-خميسي مقداد: واقع التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008،حالة ولاية البليدة ،مذكرة ماجيستر في العلوم الإدارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2008-2009،.
- 22-محمد مزاري :إشكالية تمويل ميزانية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية ،مذكرة ماجيستر ،جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013.
- 23-عزوي عبد الرحمان، المجلس التنسيقي ،بحث للحصول على ماجيستير الإدارة المحلية والمالية ،جامعة الجزائر ،معهد العلوم السياسية والقانونية والإدارية ، بن عكنون ، سنة 1986/1985.
- 24-سعيدي شيخ، أطروحة دكتوراه الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية ،جامعة جيلالي اليابس ،سيدي بلعباس 2006/2007.

الدوريات والمجلات:

- 25- فريد مزياي: دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة باتنة، العدد06، 2009.
- 26- عمار عوابدي: علاقات التنمية الإدارية بالتنمية الاقتصادية، مجلة الإدارة، 1996
- 27- عيسى مرزوقية: معوقات تسيير الجماعات المحلية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد2006، 18.
- 28- مجلة المنهل الاقتصادية، المجلد:05، العدد:01، ماي 2022، ص233 ص 244، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.
- 29- ياسين العايب: تنمية السياحة الريفية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية نالعدد20، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2008، .
- 30- التنمية الإجتماعية: مجلة العلوم الإجتماعية 2009.
- 31- بسمة عولمي: **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**, موضوع منشور في مجلة اقتصادية, اقتصاديات شمال إفريقيا, جامعة باجي مختار, عنابة, الجزائر. فف القوانين والمراسيم :
- 32-مراسلة رقم 34 المؤرخة في :2022/01/09 بخصوص تشكيل الهيئة التنفيذية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
- 33-مداولة رقم 62 المؤرخة في:22 ديسمبر 2021.المتضمنة إنتخاب أعضاء لجنة الشؤون
- 34-لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية،مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ،العدد17،فيفري 2005
- 35-المواد 02/01من القانون رقم 12-07المؤرخ في :29 فيفري 2012المتعلق بالولاية، ج ر ج ج العدد 12لسنة 2012.
- 36-المرسوم التنفيذي رم 94-2016 المؤرخ في 23جويلية 1994، المتعلق بالمفتشية العامة للولاية، ج ر ج ج العدد 48لسنة 1994.
- 37-المرسوم التنفيذي رقم 266/86المؤرخ في :1986/11/04

- 38-**المادة 33 من القانون ،رقم 90-21 المؤرخ في 21 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية ،ج ر ج العدد35 لسنة1990.
- 39-**المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المؤرخة في 28ماي 1991، المحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ،ومحتوى الوثائق المتعلقة بها ،ج ر ج ج العدد26 سنة 1991.
- 40-**المادة 1و2من المرسوم التنفيذي رقم 14/116 المؤرخ في :2014/03/24المتضمن إنشاء صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، ج ر ج ج رقم 19 ،
- 41-**المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر ج ج العدد52 لسنة 1990 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004 ، ج ر ج ج العدد 51 لسنة 2004.
- 42-**المادة 14 من المرسوم التنفيذي 28/227 المتعلق بنفقات التجهيز الجريدة الرسمية العدد 51 الصادرة في 15/07/1998..
- 43-**التعليمية رقم 1768 ، بتاريخ 17سبتمبر 2009، وزارة المالية ،المتعلقة بتنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13.جويلية 1998 ، المعدل والمتمم ، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ،ج ر ج ج العدد51 سنة 1998.
- 44-** منشور وزارة الداخلية، رق، 848، المؤرخ في 07 سبتمبر 1994، المتعلق بامتياز وتأجير المرافق العمومية المحلية.
- 45-** مداولة رقم 61 المؤرخة في :22 ديسمبر 2021.المتضمنة إنتخاب مندوب بالفرع الإداري بقرية لقمان.
- 46-** مداولة رقم 60 المؤرخة في 22ديسمبر من عام 2021.المتضمنة انتخاب نواب رئيس المجلس الشعبي البلدي.
- 47-** تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التكفل بأنشطة البيئة على مستوى الجماعات المحلية، الدورة العادية، بتاريخ: 2003/12/23.
- 48-** المرسوم رقم 67-143، المؤرخ في 31 جويلية، 1967، المتعلق باقتطاع مبلغ من إيرادات قسم التسيير الى قسم التجهيز، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد، 93، 1967.

- 49- المواد: (109-111-112)، القانون 10-11 من قانون البلدية، الصادر بتاريخ 03 يوليو 2011.
- 50- المرسوم رقم 85-14، المؤرخ في 26 جانفي، 1985، المحدد لشروط تخصيص أماكن التخديم واستغلالها، ج ر ج ج، العدد 25 1985.
- 51- المادة 85، من قانون البلدية
- 52- المادة 33 والمادة 34 من قانون الولاية 12-07 العدد 12
- 53- المادة 31 من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية.
- 54- المادة 17 من المرسوم 136/73
- 55- المادة 11 من قانون رقم: 01-21، المؤرخ في 22/12/2001، المتضمن قانون المالية لسنة: 2002. ج ر ج ج، العدد 79. 2001.
- 56- المادة 107 من القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية
- 57- القانون رقم 84-09 المؤرخ في 04 / 02 / 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد المعدل والمتمم
- 58- القانون رقم 10-02 المؤرخ في 16 رجب 1430 الموافق ل 29 يونيو 2010.
- 59- المادة 01 / 02 من القانون 11-10 المؤرخ في 03 جويلية 2011 المتعلق بالبلدية
- 60- المادة 47-48 من القانون 90-21 المؤرخ في 21/08/1990، المتعلقة بالمحاسبة العمومية
- 61- المادة 122 من قانون البلدية 11-10 المؤرخ في: 22 يوليو 2011 العدد 37
- 62- مقرر مؤرخ في 27 ربيع الأول عام 1443 الموافق ل: 02 ديسمبر 2021 المتضمنة نشر النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور

المراجع باللغة الأجنبية:

-69H. Graba. **Les ressources fiscales des collectivités locales.**

ENAG ; Alger. 2000. Pp. 45 et 46.

الفهرس

01.....مقدمة

07.....الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

07.....المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية.

07-07.....المطلب الأول: تعريف التنمية المحلية.

09.....المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية.

11.....المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية.

13.....المبحث الثاني: مجالات التنمية المحلية.

-13.....المطلب الأول: التنمية المحلية في المجال الاقتصادي.

13

13-13.....المطلب الثاني: التنمية المحلية في المجال الاجتماعي.

14.....المطلب الثالث: التنمية المحلية في المجال السياسي.

15.....المطلب الرابع: التنمية المحلية في المجال البشري.

16.....المطلب الخامس: التنمية المحلية في المجال الإداري.

18.....المبحث الثالث: مفهوم المجالس المحلية المنتخبة.

18-18.....المطلب الأول: مفهوم الجماعات المحلية.

19.....المطلب الثاني: مفهوم المجلس الشعبي الولائي.

22.....المطلب الثالث: مفهوم المجلس الشعبي البلدي.

25.....	الفصل الثاني: المجالس المحلية المنتخبة ودورها في التنمية المحلية
25-25.....	المبحث الأول: آليات التنمية المحلية
25-25.....	• المطلب الأول: الآليات القانونية
26.....	• المطلب الثاني : الآليات المالية
30.....	• المطلب الثالث : الآليات الإدارية
32.....	• المطلب الرابع: الآليات التقنية
34.....	المبحث الثاني: الدور التنموي للمجالس المحلية المنتخبة
34-34.....	• المطلب الأول: الدور التنموي للمجلس الشعبي الولائي
36.....	• المطلب الثاني: الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي
40.....	الفصل الثالث: الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
40-40.....	المبحث الأول: التعريف ببلدية أولاد منصور
40-40.....	المطلب الأول: تعريف بلدية أولاد منصور
41.....	المطلب الثاني: مقومات بلدية أولاد منصور
44.....	المبحث الثاني: تنظيم وسير عمل المجلس الشعبي البلدي
44-44.....	المطلب الأول: تنظيم المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
48.....	المطلب الثاني: عمل المجلس الشعبي البلدي لبلدية أولاد منصور
49.....	المطلب الثالث: علاقات عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور
50.....	المبحث الثالث: برامج ومخططات التنمية لبلدية أولاد منصور
50-50.....	المطلب الأول: البرامج المنجزة في إطار برنامج التنمية المحلية PCD
54.....	المطلب الثاني: البرامج المنجزة في إطار صندوق الضمان والتضامن
55.....	المطلب الثالث: البرامج المنجزة من ميزانية البلدية PC
56.....	المبحث الرابع: معوقات ومستقبل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور
56-56.....	المطلب الأول: معوقات عمل المجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور
57.....	المطلب الثاني: مستقبل الدور التنموي للمجلس الشعبي البلدي لأولاد منصور
60.....	خاتمة:

63.....	الملاحق:
81.....	المراجع:
88.....	الفهرس:
90.....	ملخص الدراسة بالعربية:
90.....	ملخص الدراسة بالإنجليزية:

الملخص:

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين مفادهما أن للخلفية السياسية والاجتماعية دورا هاما في تحديد أدوار الفاعلين بتحقيق التنمية المحلية, ذلك أن مجموع التفاعلات والتكتلات داخل المجالس تلعب دورا هاما في التوافقات وفي تحديد البرامج التنموية وتوزيعها, ولقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة مستعينا بإطار نظري يتمثل في نظرية الدور في صنع السياسة العامة, وفي هذا الصدد قمنا بدراسة حالة ببلدية أولاد منصور من أجل معرفة مدى أهمية التجانس والتوافق داخل المجلس في إحداث التنمية المحلية ولقد تم التوصل إلى أن التوافقات والتحالفات داخل المجلس الشعبي البلدي تلعب دورا هاما في التجانس الذي يؤدي إلى حالة الاستقرار الذي يضمن الاستمرار في القيام بالمهام المنوطة بكل عضو.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المحلية, المجلس الشعبي البلدي, الدور التنموي, البرامج التنموية.

Summary:

This study is based on two basic hypotheses that the political and social background has an important role in determining the roles of actors in achieving local development, so that the total interactions and blocs within the councils play an important role in consensus and in defining and distributing development programs. The theory of the role in making public policy, and it has been concluded that consensus and alliances within the Municipal People's Assembly play an important role in harmony that leads to a state of stability that ensures the continuation of carrying out the tasks assigned to each member.

key words:

Local development, municipal people's council, developmental role, development programs.